

دراسات إقتصادية

جاذبية البلدان العربية للاستثمار الأجنبي المباشر:
دراسة تشخيصية حسب مؤشر قياس محددات الاستثمار

إعداد: د. سفيان قعلول



صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND

جاذبية البلدان العربية للاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة تشخيصية
حسب مؤشر قياس محددات الاستثمار

إعداد. د. سفيان قعلول

صندوق النقد العربي أبريل 2017

الآراء ووجهات النظر الواردة في هذه المطبوعة تعكس وجهة نظر المؤلف بصفته الشخصية ولا تمثل بالضرورة وجهة نظر أو موقف السياسة الرسمية لصندوق النقد العربي.



المحتويات

5	المُلخَص
7	1. المقدمة
9	2. الدراسات والنظريات الأدبية
9	1.2 مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر
10	2.2 محددات الاستثمار الأجنبي المباشر
12	1.2.2 المحددات المرتبطة بالاطار الاقتصادي
14	2.2.2 المحددات المرتبطة بالاطار المؤسسي والقانوني
16	3.2.2 المحددات المرتبطة بسهولة ممارسة الأعمال
17	4.2.2 المحددات المرتبطة بالبنية الأساسية
19	3. دراسة قياسية لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر
19	1.3 تشخيص الوضع الحالي
24	2.3 المؤشر المركب لقياس محددات الاستثمار
25	1.2.3 مصادر البيانات
26	2.2.3 تجميع المعطيات واختيار المؤشرات الفرعية
29	3.2.3 طريقة احتساب المؤشر
35	3.3 قراءة النتائج
35	1.3.3 الترتيب حسب المجموعات
41	2.3.3 كفاءة المؤشر
43	4. الاستنتاجات والتوصيات
45	المراجع
47	الملاحق
	الجدول
27	الجدول رقم (1): تبويب المتغيرات ومصادرها
30	الجدول رقم (2): نتائج الاختبارات

الأشغال

- الشكل رقم (1): محدّدات الاستثمار الأجنبي..... 11
- الشكل رقم (2): تطور الاستثمار الأجنبي المباشر..... 20
- الشكل رقم (3): حصّة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة للبلدان العربية..... 21
- الشكل رقم (4): توزيع الاستثمارات الأجنبية الواردة للدول العربية لفترة 2010-2015..... 22
- الشكل رقم (5): توزيع تكلفة الاستثمارات الأجنبية الواردة للدول العربية لفترة 2010-2015..... 23
- الشكل رقم (6): مراحل تكوين المؤشر..... 25
- الشكل رقم (7): مراحل احتساب المؤشر المركّب..... 29
- الشكل رقم (8): الأوزان الترجيحية للمحاور الرئيسية..... 35

الأطر

- الإطار رقم (1): تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر..... 9
- الإطار رقم (2): قراءة نتائج الاختبارات..... 30



الملخص

تحتل الاستثمارات الأجنبية المباشرة باهتمام جل الاقتصاديات، خاصة بعد التراجع في حجم المساعدات الخارجية وتدفقات الاقراض الدولية بسبب الأزمة المالية العالمية وأزمة المديونية، علاوة عن دورها الهام في تيسير الاندماج الفعلي في الدورة الاقتصادية العالمية، حيث يعتبر الاستثمار المباشر قاطرة للمؤسسات المحلية لتطويرها وتنمية قدراتها التنافسية ومن ثمة رفع القدرة التنافسية الكلية.

تشير مجمل الدراسات الى أهمية الاستثمارات الاجنبية المباشرة التي ازدادت بنسب مرتفعة خاصة في العشرة الأخيرة، ذلك بنسب متفاوتة من سنة الى أخرى، حيث تتفاوت هذه النسب من بلد لآخر ومن مجموعة بلدان الى أخرى.

في هذا المجال، تهتم هذه الدراسة بالوقوف على المحددات الرئيسية المؤثرة في تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة وقياس درجة التباين في هذه المحددات بين الدول موضوع الدراسة، وذلك من خلال تكوين مؤشر متعدد الأبعاد يتميز بعدد من الخصائص التي تؤهله ليكون مؤشراً مرجعياً للبلدان العربية حيث أنه يهتم بخصائص البلدان العربية ويلتزم بالضوابط النظرية علاوة على استعماله للسلاسل الزمنية. يمكن المؤشر من قياس ومتابعة الاستثمارات في هذه البلدان، ويساهم في ازالة الغموض فيما يتعلق بأسباب ضعف وضآلة حصة البلدان العربية من التدفقات الاستثمارية الأجنبية المباشرة، ولماذا تسيطر بلدان دون غيرها على أكبر نسبة من التدفقات الاستثمارية، ويختارها المستثمرون دون غيرها، ومن ثمة تحديد المجالات التي يتوجب العمل عليها لاحقاً لتحديد قدرة الاقتصادات العربية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. وبالتالي يكون أداة فعالة لصانعي القرار ورسمي السياسات الاقتصادية لصياغة سياسات تدعم الجوانب الايجابية باستغلال الميزات التفاضلية وتفاذي الهشاشات للرفع من جاذبية البلدان للاستثمارات الأجنبية.

كلمات مفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، تحليل المكونات الأساسية PCA، ارتباط، مؤشرات، البلدان العربية.

1. المقدمة

شهدت الفترة الأخيرة تراجعاً في حجم المساعدات الخارجية وفي تدفقات الاقراض الدولية بسبب الأزمة المالية العالمية الأمر الذي عزز مكانة الاستثمار الأجنبي المباشر في هيكل التمويل مما أدى الى دفع الاقتصادات العالمية عامة والبلدان النامية بصفة خاصة للسعي لتوفير المناخ الاستثماري الملائم القادر على جذب التدفقات الاستثمارية الأجنبية. فتسابقت الدول إلى بذل المزيد من الجهود في تحسين مناخها الاستثماري لاجتذاب الاستثمار الخارجي، لما يوفره من مزايا تتمثل على سبيل المثال لا الحصر في توفير رؤوس الأموال، ونقل التكنولوجيا، وترقية المعارف، وزيادة فرص العمل، وتعزيز معدلات النمو الاقتصادي.

لقد تغيرت وجهة نظر دول العالم النامي للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أصبحت مسألة جذب الاستثمار من التحديات الأساسية، إذ اندفعت كلها في سباق للبحث عن طرق وآليات لاجتذابه، حيث بات يشكل سوقاً تنافسياً على نحو مطرد، لذا يتعين على الدول النامية العمل بجدية لتوفير الأرضية الخصبة والظروف السامحة للاستفادة منه في دفع عجلة التنمية.

فقرارات المستثمر الأجنبي وخياراته تخضع الى مجموعة متنوعة من العوامل تشكل في مجملها البيئة الاستثمارية التي تتكون من مزيج من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية، على غرار فاعلية السياسات الاقتصادية، وتطور النظام التمويلي، ووضوح وشفافية القوانين، والجهاز الضريبي.

في هذا الاطار، لم تدخر الدول العربية جهداً في تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر لسد الفجوة بين معدلات الادخار والاستثمار المحلي، إلا أنّ تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة للبلدان العربية اتسمت بالتذبذب من حيث القيمة ومن حيث الحصة بالنسبة لمجمل التدفقات العالمية وللتدفقات الخاصة بالدول النامية. يرجع ذلك الى التطورات غير المواتية على المستوى العالمي والتطورات الداخلية التي تمر بها بعض دول المنطقة، حيث لم يتجاوز معدل حصة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة للمنطقة العربية من اجمالي التدفقات العالمية خلال العشرية الأخيرة 4 في المائة، وبلغت ذروتها سنة 2009 لتقارب 7 في المائة من التدفقات العالمية، ثم شهدت منحنى تراجعي لتستقر في حدود 2.2 في المائة سنة 2015.

في هذا المجال، تتطرق الدراسة الى موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان العربية، من خلال التركيز على المحددات الرئيسية المؤثرة في تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، و قياس درجة التباين في هذه المحددات بين الدول المعتمدة في الدراسة من خلال تكوين مؤشر متعدد الأبعاد يمكن من قياس

ومتابعة الاستثمارات في هذه البلدان، ويساهم في تحديد أسباب ضعف وضآلة حصة البلدان العربية من التدفقات الاستثمارية الأجنبية المباشرة، ولماذا تتلقى بلدان دون غيرها على نسبة أكبر من التدفقات الاستثمارية، ويختارها المستثمرون ، والتمكن من تحديد المجالات التي يتوجب العمل عليها لاحقاً لتعزيز قدرة الاقتصادات العربية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وبالتالي يكون أداة فعالة لصياغة سياسات تدعم الجوانب الايجابية وتعالج النقاط السلبية.

للإجابة عن هذه الاشكالية تنبني الدراسة على المنهج الوصفي والمنهج القياسي التحليلي، حيث تم اختيار 15 بلداً عربياً، حسب توفر المعلومات اللازمة لبناء المؤشر.

يتكوّن البحث من قسمين. القسم الأول يتم استخدام المنهج الوصفي لاستعراض بعض جوانب الاستثمار الأجنبي المباشر بالتطرق الى أهمّ النظريات المفسرة لقدرة البلدان على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. أما في القسم الثاني يتم استخدام المنهج القياسي لتقييم محددات الاستثمار الاجنبي المباشر وذلك بتحليل موقعها ضمن المؤشرات المعروضة في الأدبيات السابقة ، كما نتعرّض لقياس مدى جدوى هذا المؤشر وقدرته على عكس الواقع ومقارنته بباقي المؤشرات الأخرى. لنختم بحثنا بعرض لأهمّ النتائج التي تمّ التوصل اليها والتوصيات المتعلقة بها.

2. الدراسات والنظريات الأدبية

1.2 مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر:

تعدّ عملية تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إحدى السمات الرئيسية لظاهرة العولمة المالية ، إضافة إلى كونها مصدراً مهماً من مصادر التمويل الخارجي اللازم لتمويل برامج ومشاريع التنمية الاقتصادية في البلدان النامية ، فإذا كان الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة حديثة كمصطلح ، إلا أنه كمفهوم يعود إلى منتصف القرن التاسع عشر وقد تحدث عنها الاقتصاديون الأوائل على أنها حركة رأس المال .

تعددت التعاريف الخاصة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة، وأهم ما جاء في هذا المجال من التعاريف الصادرة عن الهيئات والمنظمات الدولية يمكن إجماله فيما يلي:

الإطار رقم 1: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر

تعريف برنامج الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD):

يُعرّف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه توظيفات أجنبية في موجودات رأسمالية ثابتة في دول معينة، وإن الاستثمار الأجنبي المباشر ينطوي على علاقات طويلة الأمد تعكس منفعة المستثمر في دولة أخرى يكون له الحق في إدارة موجوداته، والرقابة العليا من الدولة الأجنبية، أو من دولة الإقامة أياً كان المستثمر فرداً أم شركة أم مؤسسة.

تعريف صندوق النقد الدولي (IMF):

حدد صندوق النقد الدولي الاستثمار الأجنبي أنه "مباشراً" إذا أمّلك المستثمر الأجنبي 10 في المائة أو أكثر من الأسهم العادية أو القوة التصويتية لحملة الأسهم لشركة مساهمة، أو ما يعادلها للشركات غير المساهمة، على أن ترتبط هذه الملكية بالقدرة على التأثير في إدارة المؤسسة، بذلك يختلف عن الاستثمار في المحافظ والصناديق الاستثمارية التي تقوم بشراء أصول الشركات بهدف تحقيق عائد مالي دون التحكم في إدارتها.

تعريف منظمة التجارة العالمية (WTO)

أما منظمة التجارة العالمية فقد عرفت الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه نشاط يحدث عندما يمتلك مستثمر مقيم في بلد ما (البلد الأم) أصولاً إنتاجية في بلد آخر (البلد المضيف) بقصد إدارتها.

يتضح من التعريف أعلاه أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو استثمار حقيقي طويل الأجل في أصول إنتاجية يرافقه نقل أصول مادية وغير مادية، ويعني ضمناً أن المستثمر الأجنبي يمارس درجة مهمة من التأثير على المشروع المقام في بلد آخر غير بلده الأم.

تجدر الإشارة إلى أن أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر لا تتوقف عند كونه مصدراً لتمويل المشاريع، بل تتعدى إلى كونه إطاراً يتم من خلاله نقل تقنية الإنتاج، والمهارات، والقدرة الابتكارية والأساليب التنظيمية والإدارية، إضافة إلى أنه يتيح فرصة الدخول لشبكات التسويق الدولية، ويمكن للشركات المحلية والاقتصاديات المستقبلية الاستفادة من منافع الاستثمار الأجنبي المباشر إذا كانت البيئة مواتية.

2.2 محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

تناولت العديد من الدراسات التطبيقية محددات مناخ الاستثمار من خلال قياس العلاقة بين تدفقات الاستثمار الأجنبي والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسكانية والسياسية والمؤسسية، حيث حظيت العوامل المؤثرة في قرارات وخيارات المستثمر الأجنبي للاستقرار في البلد المضيف باهتمام العديد من الباحثين الاقتصاديين ، وبعض هذه العوامل يرجع إلى الدول المضيفة، مثل المناخ الاستثماري والسياسي والاجتماعي، وبعضها الآخر يرجع إلى المستثمر الأجنبي.

في هذا الإطار قدم داننغ (*Dunning*) إحدى أهم وأشمل النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر، وهي النظرية الانتقائية التي تعتبر الأكثر قبولاً وقدرة على تفسير الظاهرة¹. وأكد *Dunning*² أن علاوة على المزايا الداخلية للمؤسسة الجاذبة للاستثمار يجب وجود مزايا مرتبطة بالشركة ومزايا خاصة بالدولة الجاذبة للاستثمار من خلال نموذج (ownership, location, internationalization advantages)³ OLI.

أكد داننغ أن توجه المؤسسة إلى القيام بالاستثمار الأجنبي المباشر هو بمنزلة وظيفة ذات ثلاثة شروط : الشرط الأول ضرورة تمتع المؤسسة بإمكانات خاصة تميزها عن باقي المؤسسات المنافسة في البلد المضيف. والشرط الثاني يتمثل في قدرة المستثمر الأجنبي على تمكين الشركات في البلد المضيف

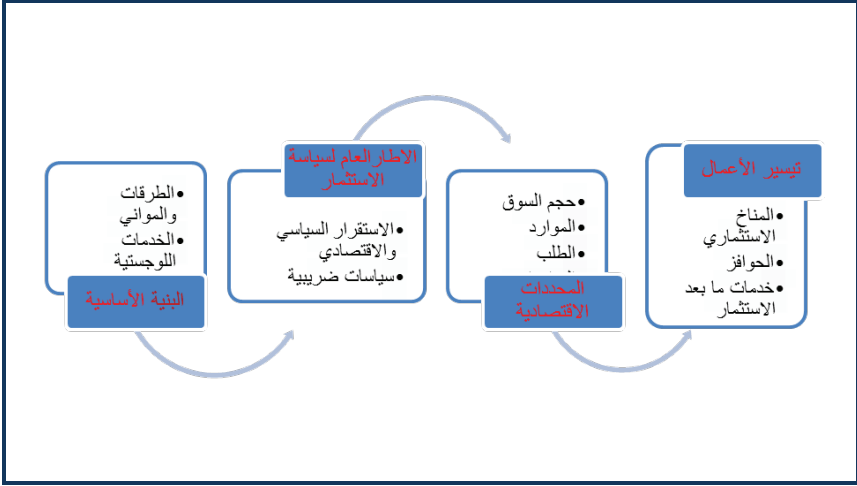
¹ Sakina Mekhmouche, Etude comparative des systèmes fiscaux d'attraction des IDE au Magreb (Berlin: Edition Universitaire Européennes, 2011), p. 23.

² Dunning, J.H Explaining International Production, London, 1988

³ Ownership, Locational, Internationalisation Advantages

للاستخدام الأمثل للموارد الخاصة بها. أما الشرط الثالث فيتمثل بالعوامل المتوفرة في الموقع الجغرافي التي من شأنها تحقيق المفاضلة بين البلدان. تنقسم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر على أربعة أقسام كالتالي:

شكل رقم (1): محددات الاستثمار الأجنبي



المصدر: UNCTAD, 1998 World Investment Report: Trends and Determinants

ثلاثة محددات رئيسية لها علاقة مباشرة تحدد قدرة البلد المضيف على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وهي (i)-المحددات الاقتصادية كحجم السوق ومعدلات النمو والنفوذ للأسواق العالمية ومدى توفر الموارد الطبيعية والعمالة والتقنيات وعوامل الكفاءة كتكلفة الأصول وتكلفة المدخلات، (ii) – تيسير مناخ الأعمال كالحوافز الاستثمارية ومقاومة الفساد وبيروقراطية الإدارة (iii) - إطار سياسة الاستثمار من استقرار سياسي واجتماعي واقتصادي والقوانين المنظمة للاستثمار والسياسات الضريبية والاتفاقيات الدولية المبرمة لهذا الغرض (iv) البنية الأساسية.

استعملت أغلب الدراسات أسلوب تحليل البيانات المقطعية لمجموعة من التكتلات الاقتصادية. عموماً، وبغاية حصر العوامل التي تستطيع الدولة المضيفة، أي المستقبل للاستثمارات أن توفرها، لكي تصبح محطة وجهة تستقطب المستثمرين، ارتأينا تجميع المتغيرات حسب المحاور الأربع التالية:

- الإطار الاقتصادي
- الإطار المؤسسي والقانوني
- سهولة ممارسة الأعمال
- البنية الأساسية

1.2.2 المحددات المرتبطة بالإطار الاقتصادي

يتمثل الاستقرار الاقتصادي في تحقيق جملة من التوازنات الكلية، بهدف توفير الفرص الملائمة لنجاح الاستثمار ، كما يرتبط الاستقرار الاقتصادي بدرجة وضوح السياسات الاقتصادية المنتهجة في القطر المضيف، وطبيعة السياسة النقدية ومدى كفاءة الجهاز المصرفي والمالي. وبالتوازي يعتبر حجم السوق المحلي وإمكانية النفاذ إليه، وكذلك القدرة الشرائية الخاصة بالسكان واحتمالات نمو تلك المتغيرات بل ونمو الاقتصاد ككل، كلها تشكل المعايير الرئيسة التي تستخدمها الشركات متعددة الجنسيات في تقدير مدى مناسبة البلد المضيف للاستثمار الأجنبي المباشر. لأن الاستثمار الأجنبي المباشر يبحث عن الأسواق التي توفر له مزايا في مجال وفره الحجم والنطاق، كذلك فإن نفوذ المستثمر الأجنبي الى الأسواق الجديدة تمكنه من زيادة قوته التنافسية، كما أن درجة نمو السوق وإمكانية الوصول من خلالها للأسواق الإقليمية الأخرى تشكل عنصر جذب اضافي للاستثمار الأجنبي المباشر.

كما تلعب الموارد المتاحة خاصة البشرية منها دوراً كبيراً في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تستند الشركات العالمية تقنيات إنتاج عالية ومتطورة ذات قيمة مضافة عالية ، بالتالي توفير عرض عمل منخفض التكلفة بتأهيل ضعيف لا يعتبر عنصراً جاذباً للاستثمار. عليه يجب على الدول المستقبطة للاستثمارات الأجنبية المباشرة التأثير على مستوى كفاءة المورد البشري من خلال رفع مستويات جودة التعليم.

فالعلاقة تبدو حتمية بين المناخ الاقتصادي لبلد ما والاستثمارات الأجنبية، ففي هذا الخصوص تطرق *shartz (2000)* الى أهمية حجم السوق عنصراً هاماً ويبقى الهدف رئيسي للشركة الأجنبية، كما قام

Fong et al (2002) بدراسة حول محددات الاستثمار في الولايات المتحدة الأمريكية واليابان والصين وقاما باستخدام بيانات وتوصلا الى أن الناتج الاجمالي المحلي له علاقة موجبة وقوية مع الاستثمارات الأجنبية.

في نفس المجال بحثت الدراسة *Ben-Taher Hasen (2009)* محددات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى دول المغرب العربي، حيث أبرزت النتائج أن نمو السوق المحلي، ورصيد الاستثمار الأجنبي المباشر، وسعر الصرف، يعمل على تفسير سلوك الاستثمار الأجنبي المباشر في هذه الدول. كما أظهرت الدراسة أن حجم القطاع الحكومي عوامل الحوكمة والبيروقراطية، ومعدل التضخم، هي العوامل التي تفسر تراجع التدفقات الاستثمارية الى هذه البلدان.

قاما بدراسة عن محددات الاستثمار الأجنبي في بلدان المغرب العربي باستعمال متغيرات اقتصادية ومتغيرات المؤسسات والاستقرار السياسي اضافة الى الناتج الاجمالي للسوق الأوروبية وذلك باستعمال نموذج اقتصاد قياسي، فتوصلا الى أن حجم السوق له تأثيراً ايجابياً على جذب الاستثمار بينما كان مؤشر الانفتاح أثراً سلبياً على التدفقات الاستثمارية.

كما بين *Billington(1999)* أنه علاوة على الناتج الاجمالي المحلي ان درجة نموه لها تأثيراً هاماً جداً على مدى قدرة الدولة على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فسرعة النمو وبالتحديد الطلب الداخلي ومن ثمة السوق المحلية يؤثر بدرجة واضحة على وجهة الاستثمارات الأجنبية.

وقام كل من *Torrisid et al(2008)* بالتأكيد على دور السوق في تحديد الاستثمارات في البلدان الأوروبية، وخلص الى أن ديناميكية النمو ومكوناته من أهم العوامل الأساسية في جلب الاستثمار، *(Benessy (2007)* ولكن النشاط الاقتصادي لا يقتصر على النمو والناتج وحجم السوق لأن هناك متغيرات أخرى.

أضاف *Adisson et Heshanti (2003)* أن نسبة الانفتاح الخارجي هي عامل أساسي في تفسير مدى قدرة بلدان أمريكا اللاتينية على جذب الاستثمارات الأجنبية، وخلص أن البلدان ذات التجارة الهامة والمبادلات المرتفعة تحظى بأعلى نسب الاستثمار، حيث أن البلدان تتبع سياسات اقتصادية وتجارية تمكنها من تهيئة مناخ مشجع وجذاب للاستثمارات، هذا ما أكدته دراسة *Asiedu (2002)* التي قامت بدراسة محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان المتقدمة واستخلصت أن نسبة الانفتاح تعتبر هامة جداً لكنها تختلف حسب نوعية الاستثمار، وفي نفس المجال أضاف *Janicki (2004)* أنه كلما زادت

Ben taher Hasan and Giorgione Gianluigi, The Determinants of FDI, a panel data study on AMU countries, 2009⁴

درجة الانفتاح الخارجي زاد الاستثمار ويعتبر أن التجارة والاستثمارات الأجنبية عنصران مكملان لبعضهما.

من جهة أخرى توصل (*Baniak (2005)* الى أن الاستقرار الاقتصادي يؤثر على قرارات المستثمرين الأجانب، النتيجة التي أكدها (*AL Nasser(2007)* حيث قام بدراسة محددات الاستثمار الأجنبي المباشر لعدد 19 بلداً واستعمل عدة متغيرات اقتصادية كحجم السوق والنمو والاستقرار الاقتصادي.

في المقابل أشار *Schneider and Frey* الى أنه علاوة على هذه المتغيرات، يلعب ميزان المدفوعات دوراً هاماً فكلما كان الدخل أقوى والعجز الجاري أضعف كانت الاستثمارات تتجه لتلك البلدان. وفي دراسة أعدها *Franklin mixon, kamal upadhyaya و Dhakal, Dharmendra (2007)*⁵ لمجموعة من البلدان خلال الفترة 1995-2004 تم استخدام كل من الناتج ومعدل التضخم ورصيد الميزان الجاري ودرجة الانفتاح ومؤشر التنظيم الحكومي، وخلصت الدراسة الى أنه لم يكن الأثر الموجب الا للناتج ودرجة الانفتاح أما البقية فقد كانت لها أثراً عكسياً.

وقام *Moosa and Cardak*⁶ بدراسة محددات الاستثمار الأجنبي المباشر على دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بتطبيق extreme bounds analysis، على 18 دولة وأثبتت الدراسة أن البلدان التي تتمتع بدرجة نمو أعلى وكذلك البلدان التي تولي أهمية للتعليم ولأنظمتها تستقطب حجم أكبر من الاستثمارات.

2.2.2 الاطار المؤسسي والقانوني

يمثل توفر الاستقرار السياسي شرطاً أساسياً ، لضمان ديناميكية سريعة ومستمرة لانسياب الاستثمارات الأجنبية ، إذ يحفز الاستقرار السياسي المستثمر الأجنبي ويقفل من مخاوفه ويفتح له آفاقاً رحبة أمام استثماراته. كذلك ان عملية جذب الاستثمارات إجمالاً تستلزم تهيئة الأطر القضائية والأنظمة التشريعية التي تمنح المستثمر حرية التملك للمشاركة، وعادة ما يستدعي تحقيق هذا المسعى وقتاً طويلاً، مما يوجب التزام سياسي حقيقي من قبل الدولة قصد إقرار هذه القوانين وضمان أقل عدد من المعوقات الاستثمارية . يشمل الإطار التشريعي والتنظيمي للاستثمار ما يلي :

⁵ Dhakal, Dharmendra, Franklin mixon, kamal upadhyaya, FDI and transition economies: Empirical evidence from a panel data estimator, Economic Bulletin, 2007

⁶ Moosa and Cardak, The determinants of foreign direct investment: An extreme bounds analysis, Econpapers, 2006

- وجود قانون موحد للاستثمار يتصف بالوضوح والاستقرار والشفافية.
- سهولة إجراءات الحصول على ترخيص الاستثمار والتعامل مع الجهات الرسمية.
- وجود نظام قضائي مستقل، يتمتع بالقدرة على تنفيذ القوانين والتعاقدات، وحل المنازعات الناشئة بين المستثمر والدولة المضيفة بالكفاءة العالية والنزاهة المطلوبة.
- توفر أطر حوكمة وفق المبادئ الدولية.

في هذا المجال، توصل *Ramcharran (2000)* الى أن الاطار المؤسسي له علاقة موجبة بالتدفقات الاستثمارية الخارجية بالنسبة للبلدان الأوروبية ، وفي نفس السياق أكدت دراسة *Baniak et al (2005)* أن الاستقرار القانوني هو محرك أساسي للاستثمار كذلك شفافية البلدان من عددها تؤثر بصفة واضحة على وجهة الاستثمارات.

كما أثبتت *Naudé and Krugell (2007)* أنّ النظام المؤسسي لبلد ما واحترام القوانين والشفافية وتحمل المسؤوليات والحوكمة الرشيدة تؤدي الى احترام القوانين تزيد من قدرة البلدان على جذب الاستثمارات، كما تؤكد الدراسة أنّ نوعية الجهاز القانوني والتنظيمي والاستقرار السياسي كلها عوامل تؤثر بصفة مباشرة على الاستثمارات، بالتالي فإنّ عدم الاستقرار والبيروقراطية وغياب الحوكمة كلها عوامل تؤثر سلباً على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

ففي دراسة *Schneider and Frey⁷*، تم تقدير نموذج اقتصادي لحوالي 80 دولة أقل نمواً ودراسة المتغيرات الاقتصادية والسياسية الأساسية في تحديد الاستثمار الأجنبي المباشر. وقد توصلوا الى أن مستوى الدّخل الفردي يساعد على جلب الاستثمارات وأن الفوضى والعنف وعدم الاستقرار السياسي يقلل بشكل كبير من فرص تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة للدول المضيفة.

وفي دراسة أخرى *Sufian⁸ Mohamed and Moise Sidiropoulos (2010)* ، تم تقدير محددات الاستثمارات الأجنبية المباشرة لـ 36 بلدا منهم 12 دولة من الشرق الأوسط باستخدام متغيرات الناتج ومؤشر الحوكمة والتضخم والانفاق الحكومي ومتغير الانفتاح وتوصلوا الى أن بعض المتغيرات لها أثراً ايجابياً على التدفقات الاستثمارية كالناتج ودرجة الانفتاح وأخرى سلبية كغياب الحوكمة وارتفاع التضخم وحجم الانفاق الحكومي.

⁷ Shneider and Frey, Economic and Political Determinants of FDI, 1985

⁸ Sufian Mohamed and Moise Sidiropoulos, Another look at determinants of FDI in MENA countries, Journal of Economic development, 2010

كما بحثت دراسة (Kim Tintin 2013) محددات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في ستة بلدان من دول أوروبا الوسطى والشرقية والقادمة من مناطق جغرافية مختلفة، من خلال دمج العوامل التقليدية والمتغيرات المؤسسية. تشير النتائج إلى الدور الإيجابي والمهم لحجم السوق والانفتاح التجاري والعضوية في الاتحاد الأوروبي، وكذلك تشير إلى تأثير المحددات المؤسسية (الحريات الاقتصادية، وهشاشة الدولة، والحقوق السياسية، والحريات المدنية) في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى هذه الدول. كما تكشف النتائج عن وجود فروق ملحوظة في العوامل المحددة لهذه التدفقات الواردة من المناطق الأربع الجغرافية المعتمدة في هذه الدراسة.

كذلك تأتي دراسة (Pravin Jadhav 2012) في نفس السياق حيث تستكشف هذه الدراسة دور العوامل الاقتصادية، والمؤسسية، والسياسية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى بلدان البريكس (البرازيل، وروسيا، والهند، والصين، وجنوب أفريقيا). تشير النتائج إلى أن حجم السوق هو المحدد الرئيسي للاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق إلى هذه المنطقة، كما تشير أيضا إلى أن الانفتاح التجاري، وتوافر الموارد الطبيعية، وسيادة القانون، والمساءلة، والمحاسبة، ذات دلالة إحصائية في تفسير هذه التدفقات. من جانبها أكدت دراسة (Benassy et al 2007) على أن البيروقراطية الإدارية التي يتم أخذها بعين الاعتبار وكذلك غياب الحكمة بحد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من حيث الحجم والنوعية.

3.2.2 سهولة ممارسة الأعمال

اتفق أغلب الاقتصاديين على أن مناخ الأعمال يحتل مرتبة هامة في قرار المستثمر ويؤثر بصورة مباشرة على التدفقات الاستثمارية، لقد شهدت فترة التسعينات من القرن الماضي تسابق غير مسبوق بين جُلّ البلدان من أجل مراجعة أنظمتها المالية من أجل تحفيز الشركات المتعددة الجنسيات على الدخول للاستثمار فيها، حيث وصل عدد الدول التي سلكت هذا الطريق 38 دولة سنة 2005، وكنتيجة للنتائج الباهرة التي حققتها الدول التي عملت على تعديل نظامها المالي، فقد ازدادت أهمية الحوافز المالية والتمويلية كآلية محفزة لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر بالأخص في الدول المتقدمة.

في نفس المجال، أثبتت دراسة (Janicki 2004) على أن كلفة العمالة تُعدّ محددًا رئيسياً في اتخاذ القرار، وأشارت دراسة (Rodriguez et Pallas 2008) التي قامت بالتفريق بين إنتاجية العمل والتكلفة

وتوصلت الى أن المستثمر يولي عناية خاصة، وتوصلا الى أن الموارد البشرية هي عنصر هام لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وهو ما أكدته *Miyancoto (2003)*.

أما بخصوص التّظّم الضريبية، فقد تطرق *Hantman (1984)* الى تأثير الضرائب للبلد المضيف والتي تعتبر معقدة في قياسها، لكنه أثبت اي تغيير يحدث على السياسة الضريبية للبلد يؤثر على بقاء أو مغادرة واستقرار الاستثمارات، وفي دراسة سابقة أكد أنّ الضرائب لها تأثير على تنقل الاستثمارات فيما بين ولايات الولايات المتحدة الأمريكية وبقية البلدان، في حين توصل *Wei (2000)* الى أن الزيادة في العبء الضريبي يؤثر سلباً على المؤسسات الدولية ويحد من تواجدها، وفي سياق متصل بيّن *Baniak et al (2005)* أن الأجل المستحقة في استخلاص الضرائب ومدى تعقيد الاجراءات الادارية يؤثران على الاستثمار وعلى استقرار المستثمر.

4.2.2 البنية الأساسية

تعتبر البنية الأساسية لبلد ما محدداً هاماً للاستثمار، فتطوّر البنية التحتية والاتصالية لها تأثيراً ايجابياً في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. تتمثل عموماً البنية الأساسية في الطرقات والجسور والموانئ والمطارات والاتصالات، ومن الواجب على البلد المضيف أن يعمل على توفير هياكل ذات جودة عالية، لأن تدفق السلع والخدمات والمعلومات مرهون بمدى صلاحية وتوفر هذه الهياكل القاعدية كماً ونوعاً، إذ تسهم هذه الهياكل في تقليل التكاليف الأولية للاستثمارات، وتضمن الانطلاق للمشاريع الاستثمارية.

في هذا الاطار، أكدنا *Wheeler and Mody(1992)* من خلال عينة من البلدان الصاعدة أنّ البنية الأساسية من أهم العوامل المؤثرة على الاستثمارات ، كما أضافا *Root and Ahmed (1979)* أنه إضافة الى البنية الأساسية يتطلع المستثمر الى معرفة ان كانت مساهمة الدولة مساهمة فعالة ومعتبرة و بالتالي تلعب الدولة دور الشريك الأساسي في الاستثمارات الخاصة في مجال البنية الأساسية.

كما ركّز *Addison and Heshmati (2003)* على أهمية البنية الأساسية في توجيه الاستثمارات، ومن ثمة وجب على البلدان أن تعمل على تعزيز البنية الأساسية خاصة البلدان التي هي في طريق النمو، وتولي هذا الجانب عناية خاصة وأن تخصص استثمارات اضافية ضمن نفقاتها لهذا المجال.

بناء على ما سبق، تثبت الدراسات مدى تعدد وتنوع واختلاف الاقتصاديين حول المحددات والعناصر المؤثرة في الاستثمارات الأجنبية، وحتى وإن اتفقنا على المتغيرات المؤثرة في الاستثمار فإن وزنها وأهميتها وعلاقتها تبقى حسب خصائص كل بلد. فهناك متغيرات تطرق لها الاقتصاديين أكثر من غيرها مثل الاستقرار الاقتصادي والمؤسسي. هنا يأتي بحثنا بالتركيز على البلدان العربية، وتحليل المعطيات المتوفرة مع التركيز على المحاور التي تم التطرق إليها سابقاً.

3. دراسة قياسية لمحددات الاستثمار: منهجية بناء المؤشر

تهدف هذه الدراسة القياسية الى تشخيص الوضع وتقديم منهجية مؤشر القياس وأهم النتائج المتعلقة به.

1.3 تشخيص الوضع الحالي

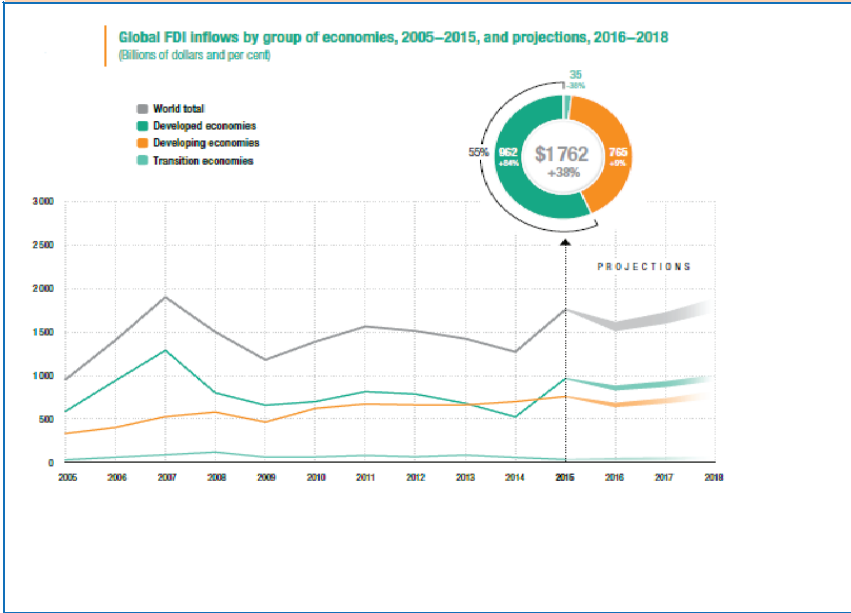
شهد الاستثمار الأجنبي المباشر على صعيد العالم ارتفاعاً بمعدل 38 في المائة عام 2015 مقارنة بسنة 2014 حيث بلغت قيمته 1.76 تريليون دولار في عام 2015. و يعتبر أكبر حجم مسجل منذ اندلاع الأزمة المالية العالمية 2008-2009، حظيت البلدان المتقدمة بحوالي 962 مليار دولار، أي ما يعادل 55 في المائة من اجمالي التدفقات، واجتذبت الاقتصادات النامية مجتمعة 764 مليار دولار من الاستثمار الأجنبي المباشر، وهي لا تزال المنطقة الرائدة من حيث حصتها من تدفقات الاستثمار العالمي مسجلة بذلك زيادة بنسبة 9 في المائة مقارنة بالسنة الماضية. وتشكل الاقتصادات الناشئة نصف عدد المستفيدين العشرة الأوائل من الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم، وهم الصين وهونغ كونغ (الصين) وسنغافورة والبرازيل والهند⁹.

ويتوقع ما بعد عام 2015، أن تنمو هذه التدفقات بنسبة ما بين 10 و15 في المائة نظراً للوضع الذي يعيشه الاقتصاد العالمي من هشاشات وعدم وضوح خاصة بالنسبة لأهم الاقتصاديات المصدرة والتداعيات المحتملة للتوترات الجيوسياسية واستمرار وجود مواطن ضعف في الاقتصادات الناشئة¹⁰.

⁹ حسب تقرير الاستثمار العالمي لعام 2016 الصادر عن الأونكتاد

¹⁰ تستند هذه التقديرات إلى كل من نموذج توقعات الاستثمار الأجنبي المباشر واستقصاء الشركات الكبرى المتعددة الجنسيات

شكل رقم (2): تطور الاستثمار الأجنبي المباشر



المصدر: تقرير الاستثمار العالمي لعام 2016 الصادر عن الأونكتاد

تركز الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل أكبر على قطاع الخدمات بسبب تحرير القطاع ونتيجة لوجود اتجاهات طويلة المدى تركّز على الخدمات في جميع الاقتصادات. وفي عام 2014، استحوذت الخدمات على 64 في المائة من رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر على صعيد العالم، أي ما يعادل ضعف حصة الصناعات، التي بلغت 27 في المائة.

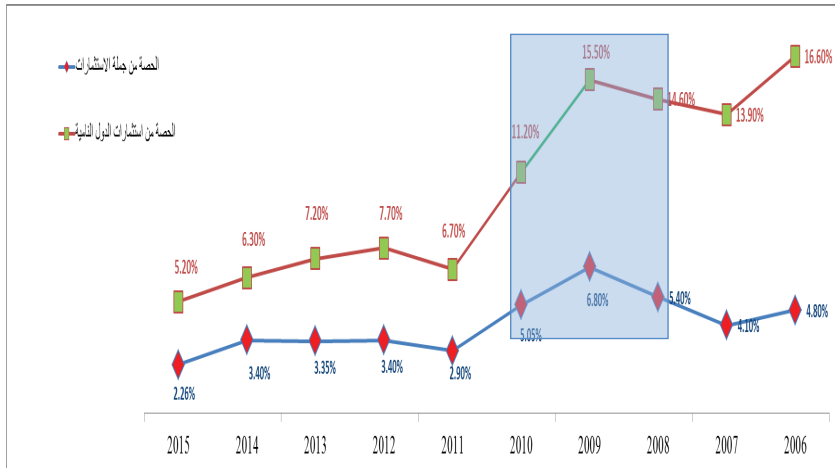
أما فيما يتعلّق بالمنطقة العربية، اتسمت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة للبلدان العربية بالتذبذب خلال العشرية الماضية من حيث القيمة ومن حيث الحصة بالنسبة لمجموع التدفقات العالمية وللتدفقات الخاصة بالدول النامية، وهذا يرجع للتطورات الغير مواتية على المستوى العالمي والتطورات المحلية

التي تمر بها بعض دول المنطقة. وتعتبر التدفقات الواردة لهذه المنطقة محدودة مقارنة بما تكتسبه المنطقة من ميزات تفضيلية هامة.

فقد بلغ إجمالي تدفقات الاستثمارات الأجنبية الواردة الى المنطقة العربية حوالي 39.9 مليار دولار في نهاية عام 2015، أي بتراجع قدره 10 في المائة عن معدلها في عام 2014 حيث وصلت التدفقات الى 44 مليار دولار، علماً وأن إجمالي التدفقات بلغت أعلى مستوياتها سنة 2008 حيث بلغت 97.6 مليار دولار، وذلك بالعلاقة مع اندلاع الأزمة المالية العالمية حيث وجد المستثمرون في الدّول العربية ملاذاً آمناً لاستثماراتهم.

وكنسبة من إجمالي التدفقات العالمية، نجد أن حصة الدول العربية بلغت 2.26 في المائة على مستوى العالم في عام 2015 مقابل 3.4 في المائة في عام 2014، علماً أن هذه النسبة بلغت خلال العشرية الأخيرة معدل 3.5 في المائة. أما بالنسبة لحصة المنطقة العربية من إجمالي التدفقات الواردة الى الدول النامية فقد انخفضت من 6.3 في المائة في عام 2014 الى 5.2 في المائة في عام 2015. ويشير الشكل رقم (2) الى حصة التدفقات الاستثمارية الأجنبية المباشرة للبلدان العربية.

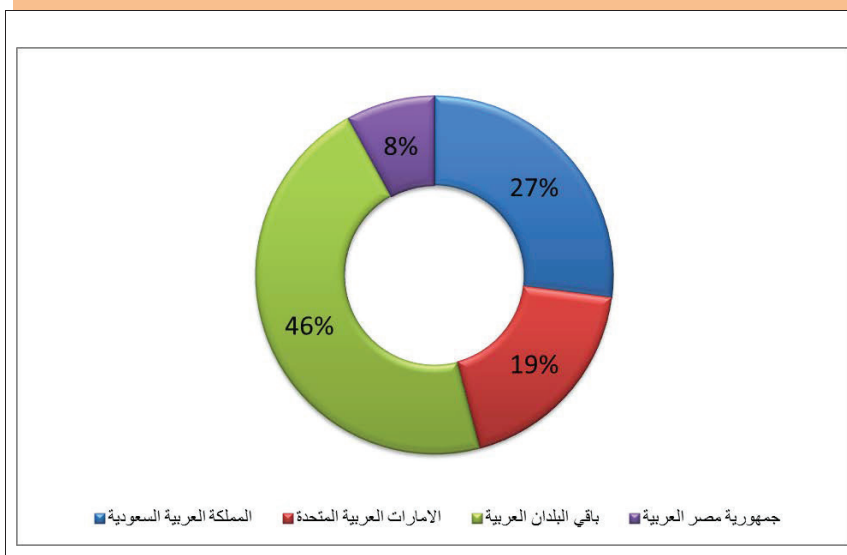
شكل رقم (3): حصة التدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة للبلدان العربية



المصدر: الباحث بالاعتماد على قاعدة بيانات برنامج الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)

ففي سنة 2015، انخفضت التدفقات الاستثمارية الأجنبية في 12 دولة عربية وارتفعت في 8 دول أخرى، واستمرّ التركيز الجغرافي للتدفقات الواردة خلال العام، حيث تصدرت دولة الإمارات العربية المتحدة المرتبة الأولى عربياً وللعام الثاني على التوالي حيث وصلت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة 11 مليار دولار وبحصة 27.5 في المائة من إجمالي التدفقات الواردة للبلدان العربية، تليها المملكة السعودية (8 مليار دولار) أي ما يمثل 4.20 في المائة، ثم مصر في المرتبة الثالثة (6.8 مليار دولار) فالعراق (4.3 مليار دولار)، وهو ما يشير إليه الشكل رقم (4).

شكل رقم (4): توزيع الاستثمارات الأجنبية الواردة للدول العربية للفترة 2010-2015



المصدر: الباحث بالاعتماد على قاعدة بيانات برنامج الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)

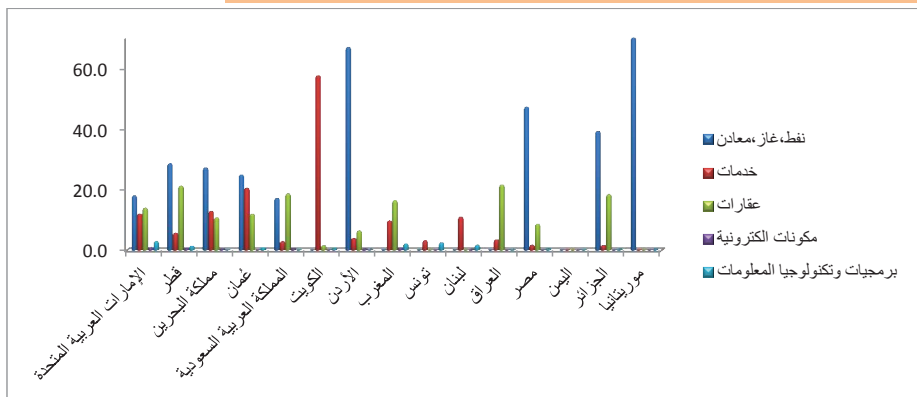
أما على صعيد أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية فقد شهدت ارتفاعاً بمعدل 4.2 في المائة لتبلغ 814 مليار دولار 2015 مقارنة بعام 2014 ولتمثل ما نسبته 3.3 في المائة من الإجمالي العالمي البالغ نحو 25 تريليون دولار، وتركزت أيضاً في كل من الإمارات والسعودية بما يفوق 40 في المائة من

إجمالي الأرصد الواردة للدول العربية حيث تصدرت السعودية بقيمة 224 مليار دولار وبحصة 27.5 في المائة ثم تلتها الإمارات في المركز الثاني بقيمة 111.13 مليار دولار وبحصة 13.6 في المائة.

وبخصوص التوزيع القطاعي للاستثمارات الواردة للدول العربية، نجدها تتركز بالدرجة الأولى في قطاع النفط والغاز، وهذا يدل على الحاجة الى زيادة قدرة الدول العربية على جذب الاستثمارات الصناعية الأخرى.

يلاحظ وجود كثافة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول الغنية بالبترول والمعادن لتبلغ أكثر من 30 بالمائة من إجمالي الاستثمارات الواردة للمنطقة العربية، في حين حظي قطاع الخدمات بحوالي 7 بالمائة، في حين لا تتجاوز الاستثمارات الموجهة لقطاعي البرمجيات وتكنولوجيا المعلومات والمكونات الإلكترونية 2 بالمائة من إجمالي الاستثمارات كما يبينه الشكل التالي رقم (5).
حتى في الدول الأخرى مثل مصر والأردن، توجه جزء كبير من الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى مجال البترول والغاز الطبيعي، وكذلك الصناعات عالية الاستهلاك للطاقة مثل الألمونيوم كانت أيضاً محل تركيز الاستثمارات الأجنبية المباشرة في دول مجلس التعاون الخليجي.

شكل رقم (5): توزيع تكلفة الاستثمارات الأجنبية الواردة للدول العربية الفترة 2010-2015 (الحصة)



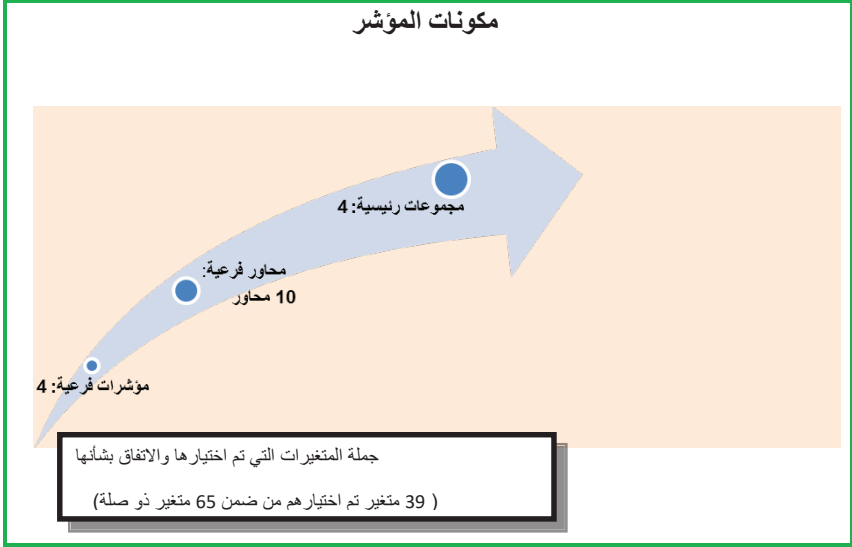
2.3 المؤشر المركب لقياس محددات الاستثمار

تهدف هذه المرحلة إلى إعداد مؤشر مركب يساعد على تحديد المحددات الأساسية لتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في البلدان العربية خلال الفترة (2006-2015)، بهدف الكشف عن العوامل التي تدفع بالمستثمر الأجنبي إلى اتخاذ قرار الاستثمار في هذه الدول والكشف عن مكان قوة ومعوقات كل بلد فيما يتعلّق بجذب الاستثمار الأجنبي. اعتمدنا على السلاسل الزمنية للمتغيرات على امتداد عشر سنوات وذلك حتى نتمكن من رصد حقيقة التقلّبات التي شهدتها الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المنطقة العربية موضوع الدرس.

يرتكز المؤشر المقترح على المبادئ والأسس التالية:

- كفاءة تمثيل المؤشر : بحيث يأخذ بعين الاعتبار الميزات التفاضلية الكامنة على صعيد كلّ بلد التي من شأنها أن تشكل قاعدة أساسية لتشخيص الوضع الراهن ومن ثمة التعرض لمعوقات الاستثمار الأجنبي المباشر .
- السهولة وتجنب التعقيد : السهولة بالنسبة لهذا المؤشر تعني الوضوح في جميع مراحل تجميع مكونات المؤشر واستغلاله فيما بعد من قبل صناع القرار والباحثين والفاعلين في مجال الاستثمار، حيث يرتب البلدان حسب المحاور ويستخلص مكان القوة والضعف لكل بلد.
- التناسق: يأخذ بعين الاعتبار جِلّ المحددات التي تعرضت إليها الأدبيات المطروحة.
- التوافق مع المعايير الدولية :تم تصميم المؤشر وفق المعايير المعمول بها في تحليل المكونات الأساسية والمطبّقة على السلاسل الزمنية.
- القابلية للتطوير :تم تصميم المؤشر بطريقة مرنة تراعي إمكانية تطويره في المستقبل والاستجابة لتطور الهياكل الاقتصادية للبلدان، خاصة في ظلّ الضغوطات الحالية التي تشهدها المنطقة.
- الخصوصية: من خلال تكوين مؤشر متعدد الأبعاد يتميّز بعدد الخصائص التي تؤهله ليكون مؤشراً مرجعياً للبلدان العربية حيث أنه يهتمّ بخصائص البلدان العربية.

فالمؤشر المركب هو مؤشر يتم اقتباسه من مجموعة من المتغيرات عن طريق دمج عدد من المتغيرات الفرعية في مؤشر واحد ذلك بالاستناد على طريقة علمية خاصة منها تحليل المكونات الأساسية¹¹ (*Principal Components Analysis*) مما يضمن التزام الضوابط العلمية في المجال .



1.2.3 مصادر البيانات

ركّزت الدراسة على 15 دولة عربية¹² مضيئة للاستثمار المباشر خلال الفترة 2006-2015، ذلك ضمانا لتوفر كافة المتغيرات المدرجة في النموذج. لقد اعتمدنا نفس المصدر لكل البلدان وذلك مثلما هو مبين في الجدول رقم 1، ثم قمنا بتعديل على البيانات لتوحيدها حسب عدد السكان وقسمتها على الناتج المحلي الاجمالي ، تمثّلت أهم المصادر في:

¹¹ Joliffe(1986),Jackson(1991), and Marly(1994),the technique of PCA was first described by Karl Pearson in 1901 and practical computing methods come by Hotelling in 1933

¹² (المملكة الأردنية الهاشمية، الإمارات العربية المتحدة، مملكة البحرين، تونس، الجزائر، المملكة العربية السعودية (العراق، سلطنة عُمان، دولة قطر، الكويت، لبنان، مصر، المملكة المغربية، موريتانيا، اليمن)

- برنامج الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (مؤشر تدفقات الاستثمار الأجنبي)
- صندوق النقد الدولي
- صندوق النقد العربي
- البنك الدولي

2.2.3 تجميع المعطيات واختيار المؤشرات الفرعية

تم تناول العديد من النظريات المفسرة لسلوك الاستثمار الأجنبي المباشر، وكذلك العديد من الدراسات الميدانية، مختلف العوامل المؤثرة في تدفقاته، وقد تم الاعتماد في النموذج المقترح على المتغيرات التالية لتفسير تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة وذلك مجمعة حسب المحاور الرئيسية التي تم التعرض إليها في الجانب النظري من البحث.

يتكون المؤشر من أربع ركائز رئيسية تحدد قدرة البلدان العربية على جلب الاستثمار، وذلك بعد التأكد من أهميتها وارتباطها بالظاهرة محل الدراسة.

جدول رقم (1): تبويب المتغيرات ومصادرها

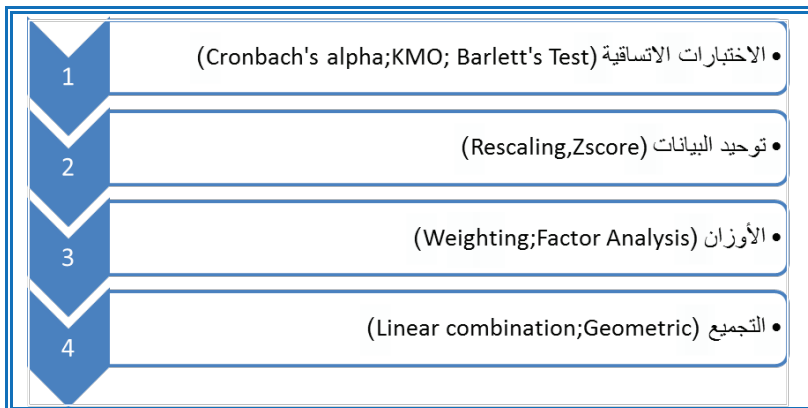
المصدر	المتغير
	1 الاطار الاقتصادي
	<i>1.1 الاقتصاد الكلي</i>
صندوق النقد الدولي	1.1.1 نسبة البطالة 1.1.2 نتيجة الموازنة العامة الى الناتج 1.1.3 الدين العام الى الناتج 1.1.4 نمو الناتج الاجمالي المحلي
	<i>1.2 حجم السوق</i>
صندوق النقد الدولي صندوق النقد العربي	1.2.1 درجة الانفتاح التجاري 1.2.2 الميزان الجاري الى الناتج 1.2.3 صادرات السلع والخدمات الى الناتج 1.2.4 الدخل الفردي
	<i>1.3 التمويل</i>
صندوق النقد الدولي	1.3.1 عرض النقد بمفهومه الواسع 1.3.2 الائتمان الممنوح للقطاع الخاص 1.3.3 نسبة الديون المعدومة
	<i>1.4 الموارد</i>
البنك الدولي	<u>1.4.1 الموارد الطبيعية</u> 1.4.1.1 نسبة الأراضي الفلاحية الى جملة الأراضي 1.4.1.2 القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية 1.4.1.2 - صادرات النفط الى اجمالي الصادرات <u>1.4.2 الموارد البشرية</u> 1.4.2.1 متوسط سنوات الدراسة 1.4.2.2 مساهمة انتاجية العمل
	2 البنية الأساسية
	<i>2.1 الاطار اللوجستي</i>
البنك الدولي تقارير التنافسية الكلية	2.1.1 نسبة الربط بالكهرباء 2.1.2 جودة الموانئ 2.1.3 جودة الخدمات اللوجستية

2.2 الاتصال وتكنولوجيات المعلومات	
البنك الدولي	2.2.1 اشتركاكات الهاتف الخلوي لمائة ساكن
	2.2.2 اشتركاكات الهاتف الثابت لمائة ساكن
تقارير التنافسية الكلية	2.2.3 مستخدمو الانترنت لمليون ساكن
	2.2.4 اشتركاكات خدمات الانترنت واسع النطاق / مائة ساكن
3 الاطار المؤسسي والقانوني	
3.1 الاستقرار	
البنك الدولي	3.1.1 الاستقرار السياسي
	3.1.2 سيادة القانون
	3.1.3 مؤشر الهشاشة
3.2 الحوكمة	
البنك الدولي	3.2.1 فاعلية القرارات الحكومية
	3.2.2 نوعية الأطر التنظيمية
	3.2.3 مؤشر السيطرة على الفساد
4 سهولة ممارسة الأعمال	
4.1 التكلفة	
البنك الدولي	4.1.1 عدد الضرائب
تقارير مناخ الأعمال	4.1.2 نسبة الضريبة على الأرباح
	4.1.3 معدل الضرائب
	4.1.4 كلفة التصدير
4.2 بيئة الأعمال	
البنك الدولي	4.2.1 عدد الإجراءات
	4.2.1.1 تراخيص البناء
	4.2.1.2 تسجيل الملكية
	4.2.1.3 إجراءات لبدء المشروع
	4.2.2 زمن الانجاز
البنك الدولي	4.2.2.1 أجل الربط بالكهرباء (الأيام)
	4.2.2.2 تسجيل الملكية
	4.2.2.2 مدة استخلاص الضرائب (بالساعات)

3.2.3 طريقة احتساب المؤشر

قام كلٌّ من *Nardoo et al (2005)* بتقديم طريقة جيدة لبناء المؤشرات المركبة وتنبني هذه الطريقة على أربع مراحل كما هو مبين بالشكل الموالي:

شكل رقم (7): مراحل احتساب المؤشر المركب



على غرار *Raykov (1998)*، *Green et al (1997)*، *Miller (1995)* يستعملون alpha ¹³؛ *Kaiser*¹⁴؛ *Meyer Oklin*؛ *Barlett's Test*¹⁵، وهي اختبارات تطبق لمعرفة مدى قدرة قياس المحاور الفرعية للظاهرة موضوع البحث.

انطلاقاً من الإطار النظري المعتمد والدراسات السابقة التي سعت الى تحديد محددات الاستثمار الى مجموعات فرعية من جهة، ومن مسح شامل لأهم قواعد البيانات الدولية المتوافرة من جهة آخر ، قمنا بتحديد قائمة موسعة من المؤشرات الأولية الممكنة حسب عوامل فرعية. وفيما يهّم الأوزان الترجيحية للمتغيرات حسب المحاور الفرعية المختارة عن طريق وزن كل عامل باستخدام نسبة التباين المفسرة.

¹³ Cronbach (1951), alpha depend on sub of index and mean correlation of the items.

¹⁴ Is based on the partial correlation among the input variables

¹⁵ The matrix is not identity and can be factorized and the value should be below the 0.05 significance value.

وللتثبت من مدى اتساق المتغيرات التي اعتمدها ومدى قبولنا لاعتمادها مع بعضها للتعبير عن مكوّن واحد من خلال اختبار ألفا كرونباخ، ثم حساب كفاءة كلّ مكوّن رئيسي لنختم باختبار برانليت للتأكد من خاصية المصفوفة المتكونة من مجموعة المؤشرات الفرعية.

جدول رقم 2: نتائج الاختبارات

المحور	P ¹⁶ value- Barlett's	Cronbachs	KMO
الإطار الاقتصادي	0.000	0.6	0.6
البنية الأساسية	0.000	0.9	0.8
سهولة ممارسة الأعمال	0.000	0.7	0.8
الإطار المؤسسي	0.000	0.8	0.7

الإطار رقم 2: قراءة نتائج الاختبارات

فإذا كان Cronbach's مساوي للصفر لا يوجد علاقة ترابط وكذلك المحاور الفرعية هي مستقلة. ويساوي واحد اذا كانت العلاقة واضحة فكلما كان قيمة الاختبار مرتفعة كلما كان المؤشر يعكس المعلومات والجودة بطريقة جيدة. وبالاستناد على *Nunnally (1978)* تعتبر نسبة 0.7 جد مقبولة. كذلك KMO والتي ترتبط على علاقة الارتباط الفرعي¹⁷ و Barlett's; وهو يقوم باختبار اذا كانت مصفوفة الارتباط ليست متطابقة ويتخذ 0.5 هي عتبة القبول.

نلاحظ أن قيمة Cronbach's تفوق 0.5 وهو دليل على قدرة المحاور على تفسير الظاهرة بالنسبة لمحور البنية الأساسية مثلما أثبت نظرياً مثله مثل بقية الثلاث المحاور الأخرى ولكن بنسب أقل دلالة.

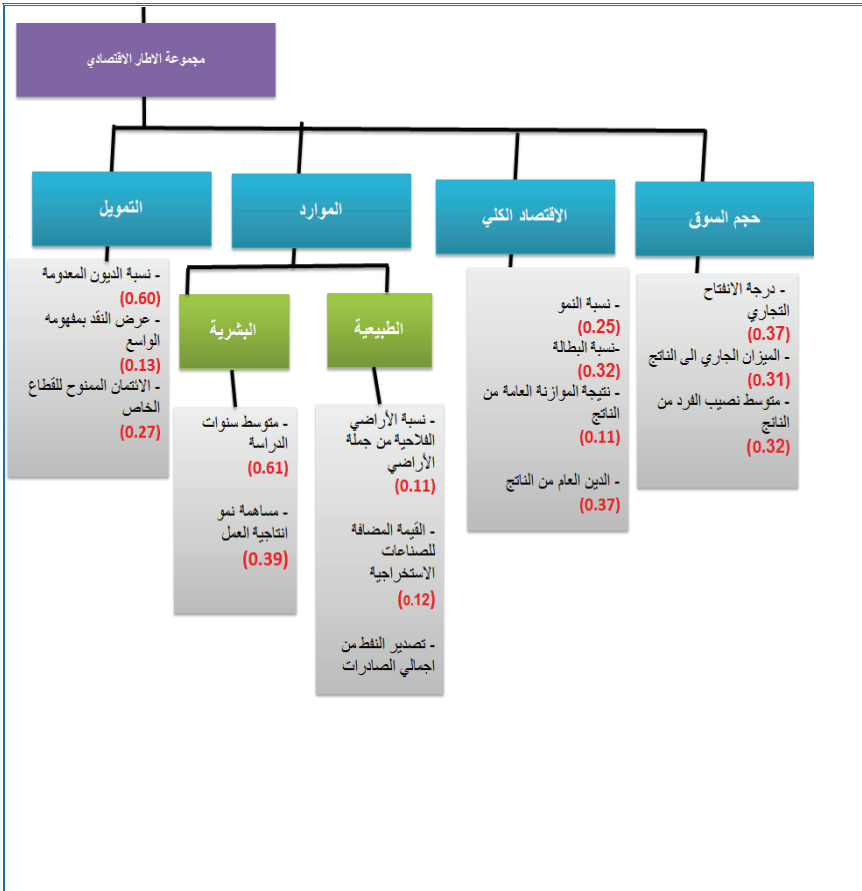
للوصول الى مؤشر مركب يجب أن نقوم بتوحيد المعطيات. ففي ورقة *(Nado(2005a)*; (2004) *Jacob* يقررون أن طريقة z score هي أكثر طريقة معتمدة ، حيث تمكن من الحصول على التوزيع الطبيعي (Normally distribution) بمعلّ وسط حسابي صفر وانحراف معياري يساوي 1.

¹⁶ مستوى دلالي لا يقل عن واحد في المائة في كلّ الحالات

¹⁷ Careton and D'agostino (1993)

الركيزة الأولى: التي نكتسي بعداً هيكلياً يتعلّق بالاطار الاقتصادي وتشمل المجالات الأربعة التالية:

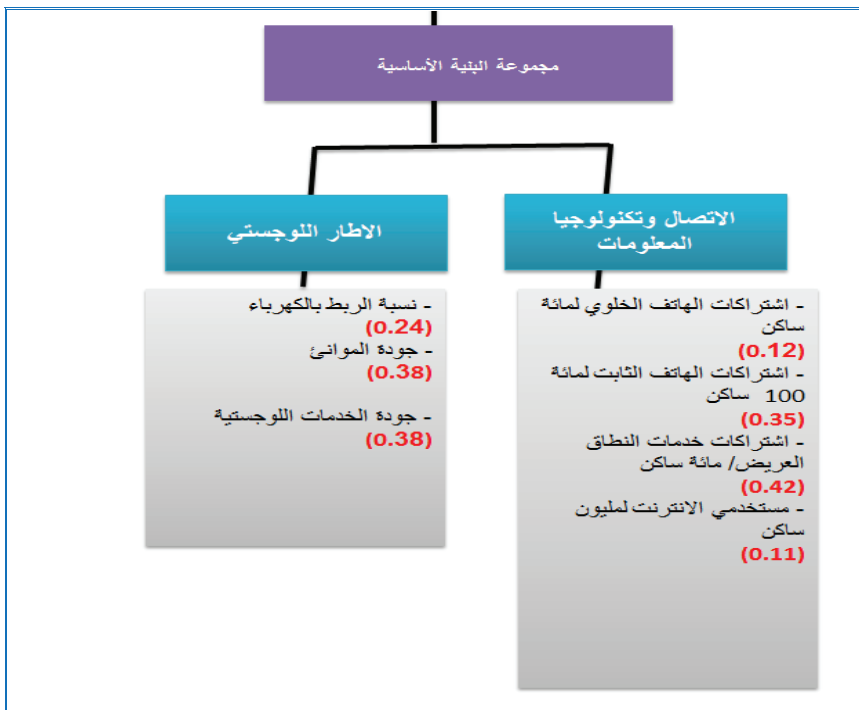
- **حجم السوق :** الذي يقدر بدرجة الانفتاح والدخل الفردي والميزان الجاري الى الناتج وحصّة الصادرات الى الناتج.
- **الاقتصاد الكلي :** ملخصاً في نسبة النمو ونسبة البطالة ووضع الموازنة العامة والدين العمومي.
- **الموارد :** وينقسم المحور بذاته الى الموارد الطبيعية والموارد البشرية .
- **التمويل :** وهو عبارة عن وصف للجهاز المصرفي في البلد ومساهمته في تمويل الاقتصاد مع اعطاء صورة عن سلامته عن طريق نسبة الديون المعدومة.



الركيزة الثانية: تعنى بالبنية الأساسية:

- **الاطار اللوجستي** : يعكس جودة الخدمات اللوجستية ككل وجودة الموانئ بصفة خاصة.

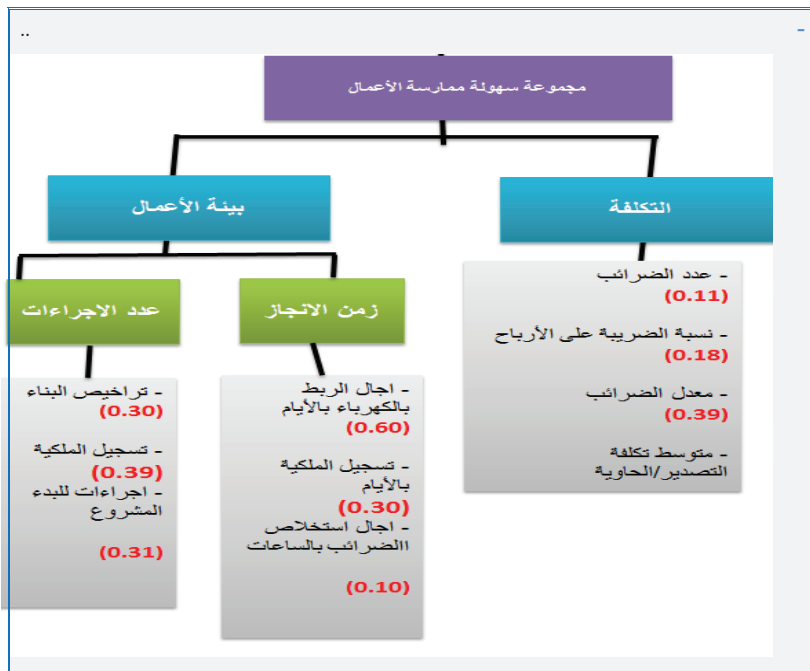
- **الاتصال وتكنولوجيا المعلومات**: يشمل هذا البعد الاشتراكات بالهاتف الثابت والخلوي ونسب الربط بالانترنت



أما الركيزة الثالثة: تتعلق بمناخ الأعمال وتشمل مجالين يتعلقان أساساً بما يلي:

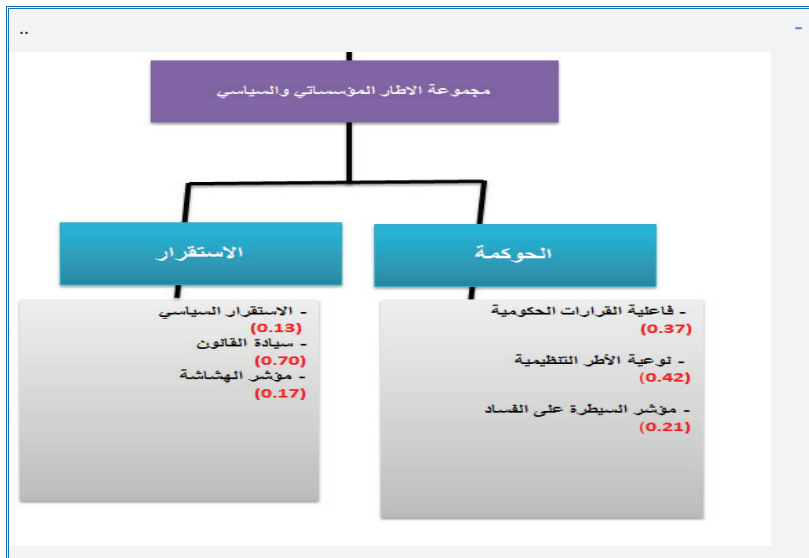
- **بيئة الأعمال** : التي بذاتها تنقسم الى بعدين: عامل الوقت الذي يعتبر جدّ هام للمستثمر وعبرنا عنه بزمن الانجاز ليعكس المدة المطلوبة من المستثمر للقيام بتسجيل الملكية أو آجال استخلاص الضرائب وغيرها، أما بالنسبة للبعد الثاني من حيث الكمّ يتعلّق بعدد الاجراءات.

- **التكلفة** : من حيث كلفة التصدير للحاوية الواحدة، ومستوى العبء الضريبي من حيث العدد والقيمة.



الركيزة الرابعة: تتعلق بالاطر المؤسستي، وتتكوّن من:

- **الحوكمة** : الذي يقدر بفاعلية القرارات الحكومية ونوعية الأطر التنظيمية ومؤشر السيطرة على الفساد.
- **الاستقرار** : الذي قَدَر بالاستقرار السياسي ومؤشر الهشاشة وسيادة القانون.



يعتبر تجميع المتغيرات الفرعية من الخطوات الأساسية لبناء مؤشر مركب يضم أكبر قدر ممكن من المعلومات، ففي مرحلة ثانية وانطلاقاً من المجموعات الأربعة الرئيسية، تم التركيز على الارتباطات بين المجموعات الأربع وبناءً على مصفوفة معاملات العوامل.

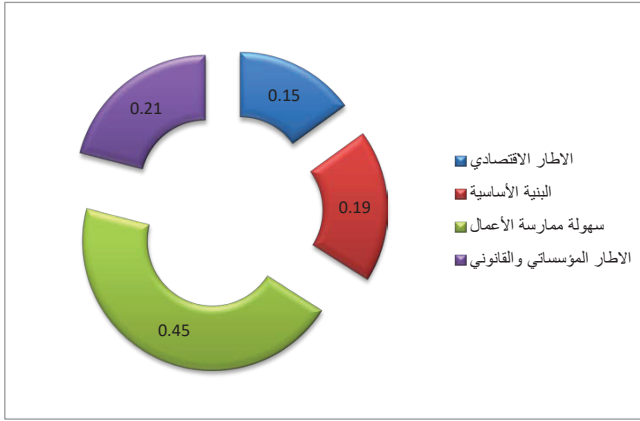
المرحلة الأخيرة هي احتساب أوزان المحاور الأربع لاحتساب المؤشر الكلي المكون من المحاور الفرعية ذلك بالاعتماد في كل مرة على القيم المميزة (eigen value) لمعرفة مدى مساهمة المحاور في التباين الكلي.

أما بالنسبة للتجميع¹⁸، فهناك طرق متعددة لاحتساب وتجميع المؤشر المركب، لقد اعتمدنا طريقة التجميع الإضافي. مما مكن في مرحلة ثانية من الحصول على المؤشر المركب حسب الأوزان التالية للمحاور الأربعة المفسرة له:

$$f = \sum_{i=1}^4 (w_i x_i)$$

¹⁸ أن طريقة الجمع الاحتمالية تستعمل عندما يكون للمحاور الفرعية التي لها نفس وحدة القياس. (Ebert and Welsh (2004).

شكل رقم (8): الأوزان الترجيحية للمحاور الرئيسية



$$\text{المؤشر المركب} = (0.45 \times \text{سهولة ممارسة الأعمال}) + (0.21 \times \text{الاطار المؤسسي والقانوني}) + (0.15 \times \text{الاطار الاقتصادي}) + (0.19 \times \text{البنية الأساسية})$$

نلاحظ جيداً الأهمية التي تحصل عليها كل من سهولة ممارسة الأعمال والاطار المؤسسي حيث أنها تؤثر معاً على ثلثي القرار تقريباً بالنسبة للمستثمر الأجنبي، فصحیح أن المستثمر يبحث عن حجم السوق ويدرس جميع المؤشرات الاقتصادية والبنية الأساسية المتوفرة في البلد المضيف الأ أنه يولي عناية خاصة لمناخ الأعمال بصفة عامة والى الجانب المتعلق بالحوكمة الذي يعكس مستوى الثقة والاطمئنان بالبلد المضيف، ومدى وضوح معاملاته وضمن حقوقه في حالة التعثر والنزاعات.

3.3 قراءة النتائج

1.3.3 الترتيب حسب المجموعات

- ركزت أغلب النظريات الاقتصادية وجلّ الدراسات التجريبية على أهمية الاطار الاقتصادي، كمحدد رئيسي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم، حيث أنّ أعمال الشركات متعددة الجنسيات تتطلب أسواقاً كبيرة قادرة على استيعاب منتجاتها ذلك قبل الاتجاه إلى التصدير. لقد تمّ قياس هذه

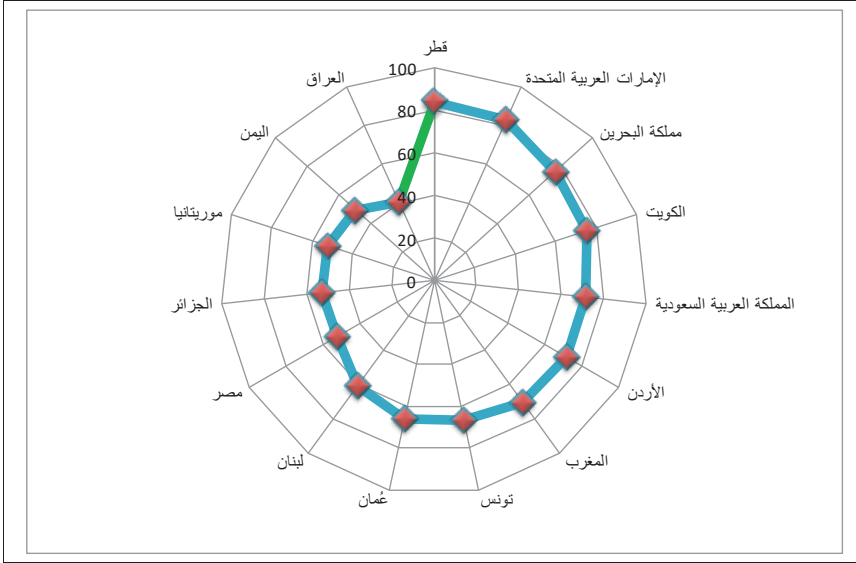
المجموعة بالاعتماد على 16 متغيراً مجتمعةً في أربعة محاور هي: حجم السوق، مؤشرات الاقتصاد الكلي، والتمويل، والموارد بشقيها البشري والطبيعي. تتمثل جملة **العوامل الاقتصادية** المتوفرة في دول الدراسة، والعاملة على جذب المستثمرين الأجانب من البلدان العربية بعدة متغيرات خلصنا من خلالها الى :

- ✓ تصدّر دول الخليج المراتب الأولى وتقارب كبير في مستوى النقاط حيث حلت دولة الامارات في المرتبة الثانية بفارق أقل من نقطتين مقارنة بدولة قطر.
- ✓ فجوة بين المتحصل على المرتبة الأولى ب والمرتبة الأخيرة بأربعين نقطة، حيث نلاحظ فارقاً في ترتيب مختلف البلدان.

كما استحوذت مجموعة الموارد بشقيها البشري والطبيعي على أكثر من 50 بالمائة في تفسير الركيزة الأساسية المرتبطة بالاطار الاقتصادي، فبالنسبة للموارد البشرية التي قمنا بقياسها من خلال متوسط سنوات الدراسة ومساهمة انتاجية العمل، فإذا كانت هذه الإنتاجية عالية تجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وبالعكس حينما تكون منخفضة.

ولا شك أن امتلاك الموارد الطبيعية يعدّ جذباً للتدفقات الاستثمارية، مثلما أثرنا ذلك في القسم المتعلّق بتشخيص التدفقات الاستثمارية الواردة للمنطقة وتركزها على النفط والغاز والمعادن حيث تحسّل هذا المحور على 48 بالمائة من اجمالي محور الموارد، فامتلاك الأرض الصالحة للزراعة، والمعادن والثروات التي تحتويها الأرض من حيث وفرتها وتنوعها تمثل عامل أساسي في التنمية الاقتصادية ، لذلك فإن استثمارها بشكل اقتصادي سليم يجعل منها أداة في إنجاح التنمية ، وهذا ممكن أن يتحقق من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر.

الاطار الاقتصادي



المصدر: من إعداد الباحث استناداً إلى مخرجات برنامج «STATA»

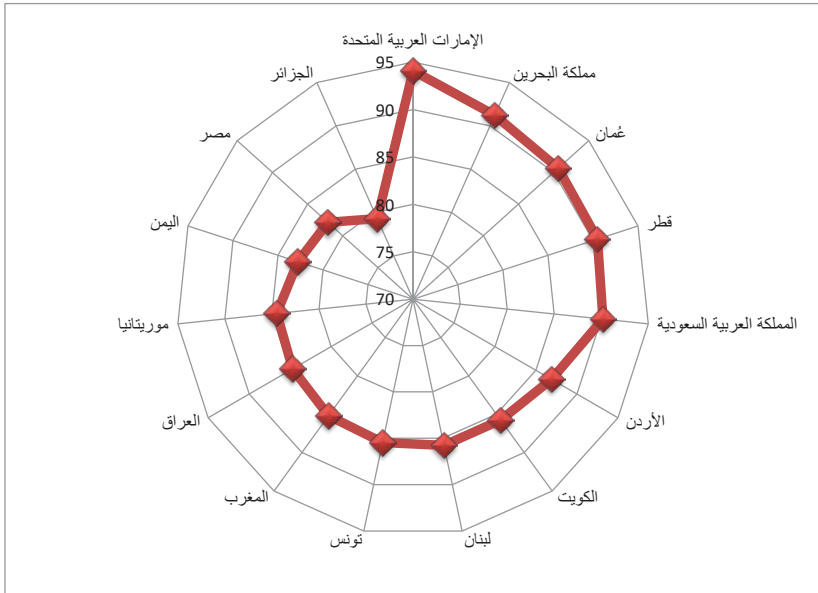
- أما بخصوص **سهولة ممارسة الأعمال**، فهو يعتبر من الأساسيات لجذب الاستثمار، ويعتبر بمثابة الأرضية المناسبة التي يتوجب على البلد المضيف تهيئتها مساهمة منه لجلب الاستثمارات الأجنبية، من بينها الإجراءات التي يجب القيام بها لتسجيل الشركات والوقت الذي يستغرقه تنفيذ هذه الإجراءات محسوباً بالأيام، والوقت الذي يستغرقه تنفيذ العقود وفض النزاعات في حال حدوث نزاع بين المستثمر الأجنبي والجهات الرسمية في البلد المضيف، هذا إلى جانب التكلفة المنبثقة عن البدء في المشروع والضرائب المستوجب دفعها فيما بعد.

بناءً على تحليل البيانات الواردة في المحور المتعلق بممارسة الأعمال الذي يتضمن بنفسه يعكس الجهود المبذولة لتحسين مناخ الاستثمار من حيث الكم، أي عدد الإجراءات ومن حيث نوعيتها والأجال المستلزمة للقيام بها.

تجدر الإشارة، وفي ضوء ترتيب البلدان نلاحظ تقارب جُلّ بلدان الخليج على رأس قائمة الدول العربية وذلك بحاصل يفوق التسعين نقطة (الإمارات العربية المتحدة في المرتبة الأولى، تليها البحرين ثم لدولة قطر وسلطنة عمان فالمملكة العربية السعودية)، وهو ما يعكس الجهود المبذولة خلال السنوات الأخيرة، ذلك وفقاً لتقرير البنك الدولي حول ممارسة أنشطة الأعمال، حيث قامت الإمارات بتخفيض الوقت

المستغرق في بدء النشاط التجاري والغاء الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال مثلما هو الشأن لقطر فقد سهلت عملية بدء النشاط التجاري وذلك من خلال الجمع بين إجراءات استخراج السجل التجاري والتسجيل، أما السعودية فقد انتهجت عدد من الإجراءات التي ساهمت في تحسين ترتيبها على المستوى العالمي ذلك من خلال تخفيض رسوم التسجيل.

سهولة ممارسة الأعمال



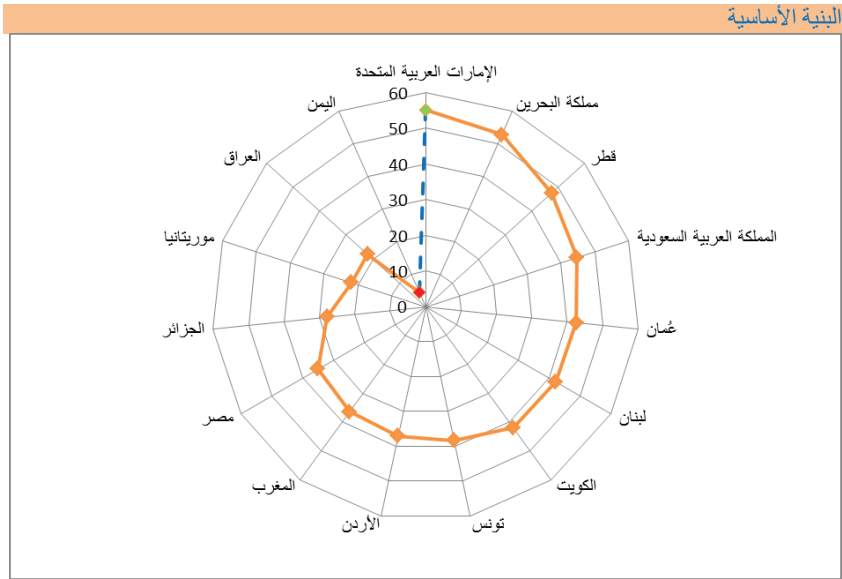
المصدر: من إعداد الباحث استناداً إلى مخرجات برنامج «STATA»

في هذا المجال، نتلاقى نتائجنا وتقرير ممارسة أنشطة الأعمال، التقرير السنوي الصادر عن البنك الدولي، وينظر في مجالات التقدم أو التراجع في 10 بنود تظهر التطور أو التراجع في أنشطة أعمالها. تناقش المعايير العشرة قضايا: بدء النشاط التجاري، واستخراج تراخيص البناء، والحصول على الكهرباء، وتسجيل الملكية، والحصول على الائتمان، وحماية المستثمرين الأقلية، ودفع الضرائب، والتجارة عبر الحدود، وإنفاذ العقود، وتسوية حالات التعثر.

وبحسب نفس التقرير ، فان منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا تعد المنطقة التي سعت الى تنفيذ اكبر عدد من الاصلاحات منذ سنة 2009 بتكريس 35 اصلاح ضمن 15 اقتصاد من جملة 20 بلداً بكامل المنطقة.

- فيما يهيم **البنية الأساسية**، حيث تعدّ البنية التحتية ركيزة أساسية في التأثير على قرار المستثمر الأجنبي، اخترنا محورين متمثلين في الجانب اللوجستي المتعلق بالنقل والموانئ وغيرها، التي تعتبر متغيرات ذات وزن مهمّ، كذلك اخترنا جانب تكنولوجيا الاتصال التي لخصناها في المتغيرات المرتبطة بالربط بالهاتف الثابت والمتحرك ونسبة الربط بالانترنت وغيرها.
تعكس النتائج:

- ✓ عمق الفجوة بين البلدان في أول الترتيب واخره، حيث يقدر الفارق بنحو خمسين نقطة،
- ✓ تركز نفس البلدان في المراتب الأولى ذلك تأكيداً لما تصدره التقارير الدولية في هذا الصدد.

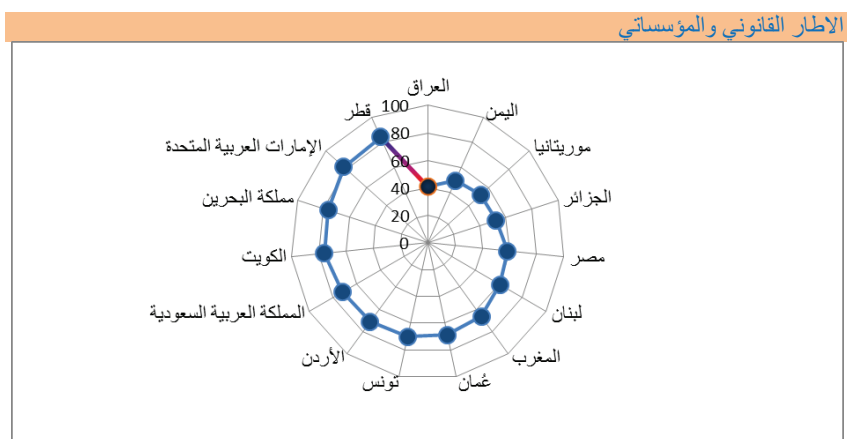


المصدر: من إعداد الباحث استناداً إلى مخرجات برنامج «STATA»

بخصوص **الاطار القانوني والمؤسسي** فهناك اجماع على أنّ مجمل الأوضاع المؤسسية والتنظيمية واستقرارها لا سيما القوانين والتشريعات ومدى تطبيقها وقدرتها على مواكبة المعايير المعمول بها دوليًا، تؤثر بصفة مباشرة وجليّة على التدفقات الاستثمارية الأجنبية، حيث تضيف الإصلاحات سالفه الذكر الثقة لدى المستثمر الأجنبي وتخفض بالتالي من نسب المخاطرة.

وتحتوي على الاجراءات الحكومية وسيادة القانون وتطوير الأطر التنظيمية ، ولقد اخترنا للتعبير عن هذا المحور بتقسيم المتغيرات وفق محورين وهما: الحوكمة ممثلة في فاعلية قرارات الحكومة، ونوعية الأطر التنظيمية، ومدى تقدم الحوكمة، أما بالنسبة للجانب الثاني والذي اخترنا له الاستقرار فتضمّن الاستقرار السياسي، ومؤشر الهشاشة وسيادة القانون.

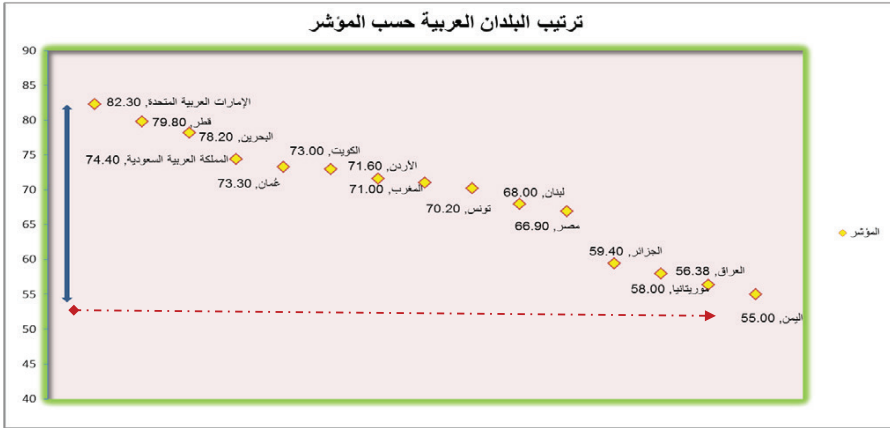
ونلاحظ وجود تباين على مستوى توزيع البلدان العربية على مستوى هذا المحور. استنادا بالمقارنة و **Business Monitor International** يؤكد التقرير على أن دول مجلس التعاون الخليجي تتصدر القائمة.



المصدر: من إعداد الباحث استناداً إلى مخرجات برنامج «STATA»

2.3.3 كفاءة المؤشر

بناءً على التوزيع السابق الذكر حسب المحاور الفرعية أمكن ترتيب الدول العربية ذلك بعد تجميع مختلف الركائز الفرعية، حسب الشكل التالي:



نلاحظ جلياً تصدر دول الخليج المراتب الأولى وهو يعتبر نتيجة حتمية، حيث تصدرت نفس هذه المجموعة الترتيب الأول ضمن المحاور الفرعية.

كنتيجة نهائية للمؤشر وبعد التطرق الى الطريقة العلمية التي مكنتنا من الحصول على المؤشر المركب، ارتأينا أنه لا بد من قياس مدى جودة هذا المؤشر المركب وقدرته على رصد واعطاء صورة واضحة لواقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في البلدان العربية، وذلك من خلال قياس علاقة الارتباط بين المؤشر والتدفقات الاستثمارية الواردة لكل بلد. ونظراً لوجود عدد من المؤشرات الأخرى في مجال بحثنا أو في المحاور المتكونة منها، اخترنا مؤشر التنافسية الكلية، ومؤشر ضمان¹⁹.

وحتى نستطيع المقارنة، قمنا بقسمة التدفقات الاستثمارية الواردة لكل بلد على الناتج الاجمالي المحلي، كما استعملنا معدل السنوات الأخيرة للتدفقات الاستثمارية المسجلة واستبعدنا البلد الذي تكون فيه نسبة الانحراف المعياري لهذا المؤشر تتجاوز 0.5. وكانت النتائج كالتالي:

¹⁹ مؤشر ضمان تم اعداده في سنة 2013 لدراسة جاذبية الاستثمار لعدد 111 بلداً من طرف المؤسسة العربية لضمان الاستثمار

المؤشر	درجة الارتباط بالتدفقات الواردة
المؤشر موضوع الدرس	0.77
مؤشر ضمان	0.55
مؤشر التنافسية الكلية	0.44

تعكس النتائج الارتباط الوثيق وذو الدلالة الاحصائية بين المؤشر الذي قمنا باحتسابه والاستثمارات الأجنبية الواردة، مما يعكس التشخيص الواقعي لحقيقة جاذبية المنطقة وأهمية العوامل المتعلقة بالجانب المؤسسي واجراءات سهولة ممارسة الأعمال في التأثير على قرارات المستثمر الأجنبي.

4 الاستنتاجات والتوصيات

حاولنا القيام باحتساب مؤشر مركب يعكس محددات الاستثمار ويحدد مدى جاذبية البلدان العربية للتدفقات الاستثمارية، لذا قمنا بالتعرض الى أهم الدراسات المنجزة في الغرض وتحديد مجموعة من المتغيرات أو العوامل التي نراها تؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على وجهة وقرار المستثمر الأجنبي. ارتأينا أن نقسم المحاور الى أربع محاور أساسية وهي (i) الاطار الاقتصادي (ii) البنية الأساسية (iii) سهولة ممارسة الأعمال (iv). الاطار المؤسسي والقانوني، في ضوء تواجد المعطيات وتوفرها بالنسبة المرجوة تم اختيار البلدان العربية على هذا الأساس، واعتمدنا تركيبة هرمية لهذا المؤشر بأربع مستويات مختلفة، وهي طريقة تجعل من المؤشر سهل الاحتساب وسهل المتابعة والتطوير.

وعلى ضوء ما توصلنا اليه نوصي بما يلي:

- هناك حاجة ماسة للتدخل ذلك تعزيراً لجاذبية اقتصاديات الدول العربية والاستفادة من مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر بجميع مزاياه.
- قيام أصحاب القرار وصانعي السياسات محل موضوع الدراسة بشكل دوري بمراجعة جاذبية بلدانها بالتركيز على مكامن قوة كل بلد، والالتزام بتصحيح والتقليص من نقاط الضعف بما يضمن التطوير المتواصل لبيئة ومحددات الاستثمار.
- تعزيز نقاط القوة والايجابيات المسجلة على مختلف المجموعات وازالة المعوقات، مع مراعاة كل دولة لخصوصياتها والعمل على الاستغلال الأمثل لمزاياها التفاضلية وجعله مصدراً ومحركاً لقوة جذبها.
- بيّنت الدراسة أن مناخ الاستثمار في دول الدراسة متنوع وخصب، لكنه يحتاج إلى مقومات لتفعيله، خاصة بعد الأوزان التي تميز بها كل من محور ممارسة الأعمال والاطار المؤسسي والقانوني، يتعين الالتزام بتطوير قوانين الاستثمار، وجعلها تتميز بالشفافية والاستقرار، وتكثيف الجهود الترويجية لفرص الاستثمار.
- بذل المزيد من الجهود لتقوية الحوكمة، والحد من مخاطر الاستثمار في بعض الدول العربية التي تقف وراء تردد المستثمر الأجنبي على الرغم من توفر الفرص الاستثمارية المتاحة في المنطقة.

- الحفاظ على استقرار مؤشرات الاقتصاد الكلي، وتحقيق التناسق بين أدوات السياسة الاقتصادية المختلفة، مع العمل على تحسين مستوى كفاءة البنية التحتية ، واستخدام مشروعاتها كوسيلة لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية، حيث تؤكد تقارير البنك الدولي في اخر تقديراتها أن البلدان النامية يجب عليها استثمار ما يقل عن 9 % من الناتج في الاستثمارات العمومية للبنية الأساسية من بين مشاريع جديدة وصيانة ومشاريع متواصلة، الا أن معدل الاستثمارات لم يتجاوز 4.3 %.

- مواصلة تنفيذ سياسات الإصلاح التي تهدف إلى تسريع النمو وتنويع الاقتصاد وتعزيز قاعدة الصادرات عن طريق تشجيع المزيد من الاستثمارات الخاصة، سواء على الصعيد المحلي أو الأجنبي، خصوصاً أنّ معظمها تواجه تحديات التنمية التي بلغت ذروتها في استمرار ارتفاع معدلات البطالة وعدم استقرار النمو الاقتصادي.

- رغم سعي الدول العربية الى تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر استناداً إلى المصادر الطبيعية المتوفرة لديها ، لكن الاستثمار العالمي تحول عن الاستثمارات النفطية إلى الاستثمارات الصناعية ومن استغلال المواد الأولية المتوفرة والأيدي العاملة الرخيصة ذات المهارات المحدودة، إلى الاستثمارات التي تعتمد على القوة العاملة ذات المهارات العالية واستغلال التقنية العالية في الإنتاج لذلك أصبح لزاماً بذل مجهودات لتوفير المناخ الاستثماري الكفيل لجذب هذه النوعية من الاستثمارات.

المراجع

المراجع باللغة العربية

- رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية مع التطبيق على مصر، دار الإسلام للطباعة والنشر، 2005 ،
- د. عباس جبار الشرع ، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في حركة التصنيع العربي – دراسة للجانب الايجابي للاستثمار الأجنبي المباشر، مجلة العلوم الاقتصادية ، جامعة البصرة – كلية الإدارة والاقتصاد ، العدد(17) ، كانون الثاني2006.
- شوقي جباري، محمد محبوب الحدد،2014، مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي لدول شمال إفريقيا- دراسة حالة.
- أمير حسب الله محمد، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية ، الدار الجامعية القاهرة ،2005 ، ص85 .
- نورة بيري ، عبود زرقين (2014)، محددات تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في كل من الجزائر وتونس والمغرب، بحث اقتصادية عربية.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، لسنة 2011 و2015.

المراجع بلغات أخرى

- Philippe CASIN. Christine STACHOWIAK. François MARQUE(2011). *l'analyse en composantes principales de variables non stationnaires. Mathematics and Social Sciences.*
- Addison.T. and Heshmati.(2003).*The new global determinants of FDI flows to developing countries. UNU-Wider Research paper.*
- Akhter. S. H.(1993).*FDI in developing countries: the openness hypothesis and policy implications. International Trade Journal.*

- Al Nasser. O. M.(2007). *The determinants of FDI. Global Economic Review.*
- Asiedu. E.(2002). *On the determinants of FDI to Developing countries :Is Africa Different ?.World Development.*
- Barell. R and Pain. N.(1996). *An Econometric Analysis of U.S Foreign Direct Investment. Review of Economics and Statistics.*
- Benassy-Quere. A.. Coupet and Mayer. T.(2007). *Institutional Determinants of Foreign Direct Investment. World Economy.*
- Billington.N.(1999). *The location of Foreign Direct Investment; an empirical analysis.Applied Economic.*
- Cassou. S.(1997). *The link between tax rates and Foreign Direct Investment. Applied Economics.*
- Cronbach. L.(1951). *Coefficient alpha and the international structure of tests. Psychometrika.*
- Cureton. E and Agostino. R.B(1993). *Factor Analysis: An applied Approach. Routledge.*
- Freudenberg. M.(2003). *Composite indicators of country performance: a critical assessment. OECD working paper.*
- Denis Terson et John L. Bricaut. *L'Investissement international (Paris: Armond Colin. 1996). p. 69.*
- John H. Dunning. «The Eclectic (OLI) Paradigm of International Production: Past. Present and Future.» *International Journal of the Economics of Business. vol. 8. no. 2 (2001). p. 176.*
- Lim. E. G.(2001). *The relation between Foreign Direct Investment and growth. IMF working paper.*
- Miyamoto. K.(2003). *Human capital formation and Foreign Direct Investment in developing countries. OECD working paper.*
- Moosa. I. and Cardak(2006). *The determinant of Foreign Direct Investment: an extreme bounds analysis. Journal of Financial Management.*
- Nardo. M.. Saisana. Saletelli and Tarantola(2005b). *Tools for composite Indicators Building. European Commission.*
- Naude. W. A. and Krugell. W. F.(2007). *Investigating geography and institutions as determinants of Foreign Direct Investment in Africa using panel Data. Applied economic.*
- Schneider. F and Frey. B. S.(1985). *Economic and political determinants of Foreign Direct Investment. World Development.*
- UNCTAD(2008b). *Word Investment Report 2008: Transitional Corporations and the infrastructure challenge. United Nations Conference on Trade and Development.*

- UNCTAD(2016). *World Investment Report 2016: United Nations Conference on Trade and Development*.
- Wei. S.(2000a). *How taxing is corruption on international investors. Review of economics and statistics*.
- Wei. S.(2000b). *Local Corruption and global capital flows. Economic Activity*.
- World Bank(2009)m *Infrastructure. issue briefs*.
- Stephen H. Hymer. «*The International Operations of National Firm: A Study of Direct Foreign Investment.*» (Thesis of Doctorat. McGill University. Canada. 1960). p. 11.
- Slim Driss. «*L'Attractivité des investissements directs étrangers industriels en Tunisie.*» *Région et Développement. no. 25 (2007). p. 140*.
- Sakina Mekhmouche. *Etude comparative des systèmes fiscaux d'attraction des IDE au Magreb (Berlin: Edition Universitaire Européennes. 2011). p. 23*.

ملحق رقم (1):

طريقة احتساب المؤشر وفق طريقة تحليل المكونات الأساسية (PCA)

طريقة المكونات الأساسية التي هي من أكثر طرق التحليل العملي دقة وشيوعاً واستخداماً في البحوث الاقتصادية خاصة في تكوين المؤشرات، فهي تعدّ أحد التقنيات المستخدمة لتلخيص البيانات واختصارها، حيث يقوم بتحويل العدد الكبير من المتغيرات المترابطة ضمناً ولو بشكل جزئي إلى مجموعة أصغر بكثير من المتحولات المستقلة، لتصف في النهاية أكبر قدر ممكن من المعلومات الموجودة في المجموعة الأصلية من البيانات.

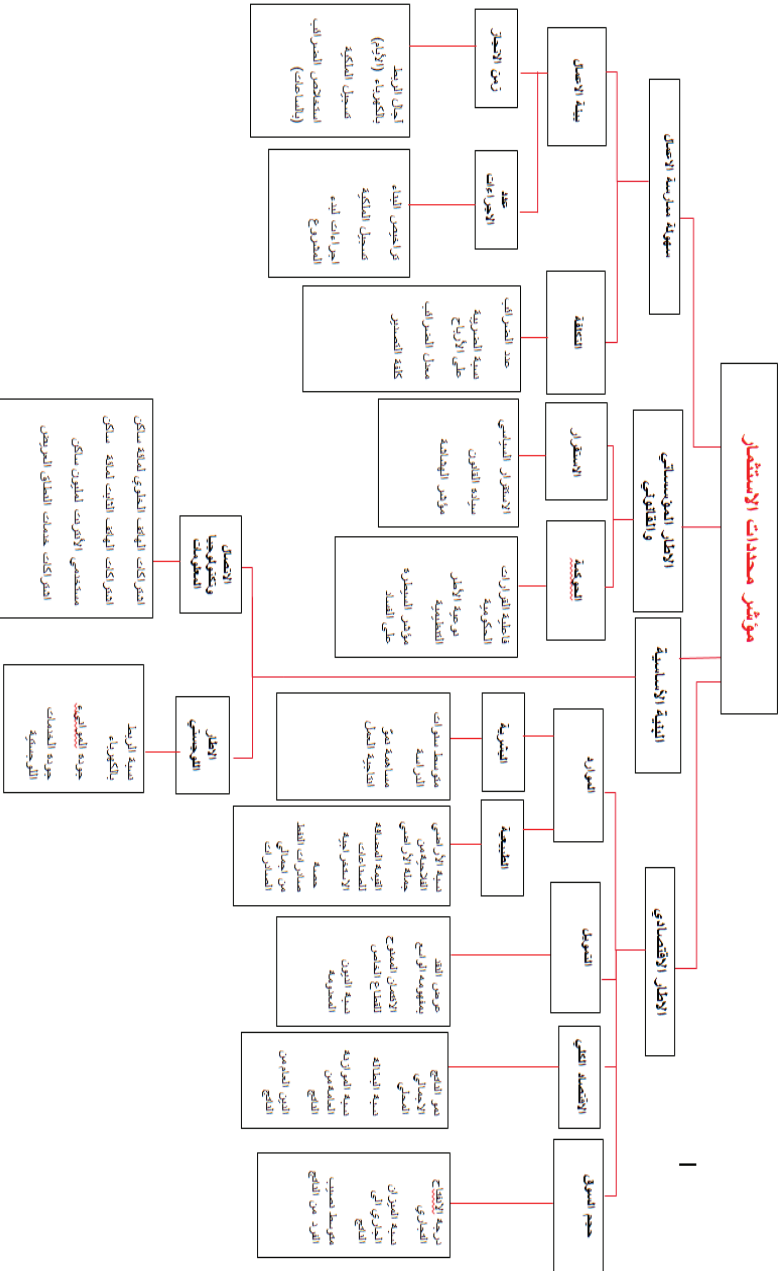
لهذه الطريقة مزايا عدة منها أنها تؤدي إلى تشبعات دقيقة، وكل عامل يستخرج أقصى كمية من التباين، وإنها تؤدي إلى أقل قدر ممكن من البواقي، كما أن المصفوفة الارتباطية تختزل إلى أقل عدد من العوامل المتعامدة غير المرتبطة.

ففي دراستنا، (1) وفيما يخص اختيار المؤشرات الفرعية: انطلاقاً من الإطار النظري المعتمد والدراسات السابقة التي سعت إلى تحديد محددات الاستثمار إلى مجموعات فرعية من جهة، ومن مسح شامل لأهم قواعد البيانات الدولية المتوافرة من جهة أخرى، قمنا بتحديد قائمة موسعة من المؤشرات الأولية الممكنة حسب عوامل فرعية. وفيما يهم الأوزان الترجيحية للمتغيرات حسب المحاور الفرعية، فبعد توحيد قياس جميع المتغيرات، ثم التأكد من أنها كلها في نفس الاتجاه وذلك بعكس اتجاه المتغيرات المعاكسة في مرحلة أولى وتحليل الاتساقية في مرحلة ثانية.

كما اعتمدنا خلال المرحلة الأولى على:

- القيم المميزة *Eigenvalues*.
- النسب المئوية الفردية والمتراكمة للتباين المفسر *Percentage and Cumulative*.
- *percentage of Variance*.
- قياس مدى كفاية عدد أفراد العينة من خلال *KMO* حتى تكون العينة كافية.
- القيام باختبار *Bartlett* فهو مؤشر للعلاقة بين المتغيرات إذ يجب أن يكون مستوى الدلالة لهذه العلاقة أقل من (0.05) ذلك حتى نستطيع التأكيد على أن هذه العلاقة دالة إحصائياً.
- (2) بخصوص تحديد الأوزان لتجميع المتغيرات الفرعية سابقة الذكر، قتم اختيار الأوزان الترجيحية انطلاقاً من المجموعات الأربعة الرئيسية، مع التركيز على أعلى نسبة من المعلومات المشتركة بين المحاور من خلال مصفوفة معاملات العوامل، بالتالي يتم تجميع العوامل لتكوين المؤشر المركب عن طريق وزن كل عامل.

ملحق رقم (2):





<http://www.amf.org.ae>



صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND